تتصاعد المواجهة بين تل ابيب وطهران؛ بطريقة علنية وسرية، إذ كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» امس الاثنين، ان إسرائيل كثفت عمليا تها ضد المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية في الفترة الأخيرة، في حين اعلنت إسرائيل انها بصدد بناء تحالف للدفاع الجوي في المنطقة بقيادة اميركية

إسرائيل

تحالف عسكري إقليمي بقيادة أميركية

وول ستريت جورنال تتحدث عن توسيع تل أبيب ضرباتها ضد طهران

غزة ـ **صالح النعامي**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

يتواصل التصعيد بين إيران وإسرائيل، علناً وسراً. ففيما تحاول تل أبيب تركيز جهودها لحشد دول المنطقة ضمن تحالفات مختلفة تستهدف إيران بالدرجة الأولى، فإنها تعمل بالتوازي على إحباط مشاريع طهران في المنطقة وداخل إيران نفسها، ولا سيما في ما يتعلق ببرنامج الأخيرة النووي والعسكري. وقد تحدثت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية في تقرير لها أمس الإثنين، نقلاً عما وصفتها بالمصادر المطلعة، عن توسع الضربات الإسرائيلية ضد أهداف إيرانية نووية وعسكرية في الفترة الأخيرة. جاء ذلك فيما كان وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس يتحدث، أمس، عن تحالف للدفاع الجوي في المنطقة بقيادة أميركية، وذلك وسط التحضيرات لزيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للمنطقة منتصف الشهر المقبل، والتي تشمل السعودية، إذ تسعى إسرائيل لتوظيف الزيارة لحصد مزيد من التحالفات بمواجهة طهران ومشروعها النووي. واقع أشار إليه بوضوح رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت أمس، إذ أعلن أن الهدف الأساسي الذي ستعمل إسرائيل على تحقيقه خلال زيارة بايدن يتمثل في التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة على خطة عمل مشتركة لمواجهة المشروع النووي الإيراني. وقال بينت، في حديث للصحافيين أمس نقله موقع «واللاه»، إن «إسرائيل نجحت حتى الآن في إحباط الجهود التي هدفت إلى إحياء الاتفاق النووي الإيراني الأصلي»، مضيفاً أنه «على المدى القصير، نحن معنيون بمنع إيران من تخصيب اليورانيوم بوسائل سياسية ووسائل أخرى، والنقاش حول ذلك سيستحوذ على اللقاء مع بايدن، وعلى المدى البعيد معنيون بالتوافق على تفاهم يضمن منع إيران لأبد من أن تتجه نحو تطوير أسلحة نووية».

بدوره، قال غانتس، أمس، إن إسرائيل تبني «تحالفاً للدفاع الجوي في الشرق الأوسط» بقيادة الولايات المتحدة، مضيفاً أن التحالف أحبط بالفعل محاولات لشن هجمات إيرانية، وقد يستمر مزيداً من القوة من زيارة بايدن الشهر المقبل. ومع تقاربها في السنوات الأخيرة مع بعض الدول العربية التي تشاركها مخاوفها بشأن إيران، عرضت إسرائيل على هذه الدول التعاون في مجال الدفاع، وفق وكالة «رويترز». وفي العلن، أبدت الدول العربية تردداً إزاء هذه الفكرة. وقال غانتس، في إحاطة امام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي أمس، إن مثل هذا التعاون يحدث بالفعل. وأضاف، وفق نص رسمي: «خلال العام الماضي، كنت أقود برنامجاً مكثفاً مع شركائي في البنتاغون والإدارة الأميركية ينص على أن يتم التعاون تحت مظلة قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي، بما يعزز التعاون بين إسرائيل ودول المنطقة. هذا البرنامج بدأ العمل به بالفعل وتمكن بنجاح من اعتراض محاولات إيرانية لمهاجمة إسرائيل ودول أخرى». ولم يتضمن النص أسماء أي شركاء آخرين في التحالف ولم تُذكر تفاصيل أخرى عن الهجمات التي تم إحباطها. وقال مسؤول إسرائيلي لوكالة «رويترز»، طالباً عدم نشر اسمه، إن الدول المشاركة تنسّق تشغيل أنظمة الدفاع الجوي الخاصة بها من خلال الاتصالات الإلكترونية عن بعد، لكنها لا تستخدم نفس المنشآت.

وتمنّى وزير الأمن الإسرائيلي أن يتم دفع هذه الخطة قدماً خلال زيارة بايدن لكل من إسرائيل والسعودية، لا سيما في كل ما يتعلق بالدفاع في مواجهة خطر الصواريخ. ويزور بايدن المنطقة في الفترة من 13 إلى 16 يوليو/تموز المقبل، وتشمل الجولة إسرائيل والسعودية حيث سيلتقي بقادة عرب. وقال دبلوماسي غربي في المنطقة لـ«رويترز» أنها تتم «بدافع العجز». ووصف المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية، أبو الفضل شكارچي، في حديث لوكالة «تسنيم»، تحليق قاذفات B52 الأميركية برفقة المقاتلات الإسرائيلية في أجواء الخليج، أخيراً، بأنه «خطوة استعراضية». في هذه الأثناء، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال»، في تقرير لها أمس، نقلاً عن مصادر مطلعة، إن إسرائيل كثفت حملتها لإحباط برامج إيران النووية والصاروخية وتلك المتعلقة بالطائرات بدون طيار، من خلال سلسلة من العمليات السرية التي تستهدف مجموعة اوسع من الأهداف الإيرانية الرئيسية. وأضافت الصحيفة أن هذه التحركات الإسرائيلية تأتي في إطار الاستراتيجية التي أطلق عليها بينت أخيراً اسم «عقيدة الأخطبوط»، والتي تقوم على استهداف أنشطة إيران داخل أراضي الأخيرة، بعد سنوات من استهداف أذرع طهران ووكلائها خارج البلاد في أماكن مثل سورية. وبحسب المصادر التي تحدثت للصحيفة، فقد صعدت إسرائيل خلال العام الأخير حملة هجماتها ضد أهداف إيرانية، عبر استخدام طائرات مسيرة صغيرة لضرب المنشآت النووية الإيرانية، فضلاً عن شنها هجوماً على قاعدة إيرانية للطائرات بدون طيار. واضافت أن الهدف الآن هو منع طهران من تطوير رؤوس حربية نووية وصواريخ يمكن أن تحملها.

والقت إيران باللوم على إسرائيل في اغتيال ضابط برتبة عقيد في الحرس الثوري في طهران الشهر الماضي، هو حسن صياد خدايي. كما أثارت الوفيات الغامضة لعدد من الإيرانيين العاملين ضمن منشآت للأبحاث النووية والعسكرية في إيران، تساؤلات حول ما إذا كانت إسرائيل مسؤولة عن ذلك. وفي هذا الإطار، كشف رئيس جامعة الإمام الحسين العسكرية التابعة للحرس الثوري الإيراني، العقيد محمد رضا حسني اهنغري، أمس، عن أن الحادث الذي وقع أواخر الشهر الماضي في منطقة «بارچين» العسكرية شرقي طهران، كان ناجماً عن «عملية تخريبية». وأضاف أن «الشهيد بوزارة الدفاع الذي سقط أثناء ذلك (العالم الإيراني إحسان دبيغي)، لم يكن مستهدفاً بنفسه، لكنه وقع ضحيةَ عملية تخريبية صناعية». وتابع أن طبيعة التهديدات التي تواجهها إيران أصبحت «معقدة ونواجه حرباً مركبة».

وغذت الحملة الإسرائيلية الموسعة أخيراً ضد إيران، حرب الظل الطويلة مع الأخيرة، وفق «وول ستريت جورنال»، حيث تندفع طهران للرد اليوم عبر استهداف الإسرائيليين في أنحاء مختلفة من العالم، وفقاً لما يحذر منه القادة الإسرائيليون، ولا سيما في تركيا، حيث توالت المناشدات أخيراً للإسرائيليين الموجودين هناك للمغادرة. وفي هذا الإطار، قال بينت أمس، إنه «تمكنا بمشاركة قوات الأمن التركية من إلقاء القبض على مجموعة حاولت شن هجمات ضد إسرائيليين في تركيا»، بينما هدد غانتس أمس إيران بـ«رد قوي» في حال استهدفت سياحاً إسرائيليين في الخارج، مشيراً إلى أنه «سيتم الرد على ذلك في كل مكان»، مؤكداً أن الرد الإسرائيلي «سيكون على شكل ردّ عسكري مباشر وسيبراني».

مباحثات أردنية إسرائيلية

كشف موقع «واللاه» الإسرائيلي أمس الأثنين، أن إيال حولتا، مستشار الأمن القومي في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلي، نفتالي بينت، زار أمس الأثنين الأردن. وأوضح الموقع أن زيارة حولتا والتي التقى خلالها بعدد من كبار المسؤولين في الديوان الملكي في العاصمة عمّان، هدفت الى تحسين العلاقات بين الجانبين والتي توترت في اعقاب الأزمة الناجمة عن الاحداث التي شهدتها القدس والمسجد الأقصى خلال شهر رمضان الماضي. ونقل الموقع عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله إن الاسابيع الاخيرة شهدت تحسنا في العلاقات بين الجانبين.

هدد غانتس إيران بـ«رد قوي» في حال استهدفت سياحا إسرائيليين (تال شاهار/فرانس برس)

مبادرات من طهران لواشنطن
الدبلوماسية غير المباشرة مستمرّة

على الرغم من التشاؤم الكبير الذي يخيم على الأجواء الدبلوماسية بين طهران والغرب للتوصل إلى توافق يحيي الاتفاق النووي، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أمس الإثنين، أن قطار الدبلوماسية «لم يخرج من سكته»، متهماً الولايات المتحدة بأنها تواصل في عهد الرئيس جو بايدن سياسة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب نفسها تجاه الاتفاق النووي.

وأضاف خطيب زادة في مؤتمر صحافي، أن «إدارة مستعدة للتوصل إلى اتفاق جيد وقوي»، مشيراً إلى أنها نقلت إلى الجانب الأميركي «مبادرات» قبيل اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الثامن من الشهر الحالي، وإصداره قراراً ضد إيران بطالبها بالتعاون مع الوكالة. وأوضح أن هذه المبادرات نقلت من خلال مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، ووزيري خارجية، من دون تسميتهما. ومن دون الكشف عن تفاصيل المبادرات الأسبوع الماضي، إن واشنطن ما زالت تعمل على إقناع دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة بالموافقة على الانضمام إلى نظام دفاع جوي اميركي إسرائيلي متكامل. على وقع هذه الجهود الإسرائيلية لتوحيد دول المنطقة في وجه إيران، اعتبرت الأخيرة أمس الأنشطة العسكرية المشتركة بين إسرائيل وبعض الدول العربية في الخليج كشفت حملتها لإحباط برامج إيران النووية والصاروخية وتلك المتعلقة بالطائرات بدون طيار، من خلال سلسلة من العمليات السرية التي تستهدف مجموعة اوسع من الأهداف الإيرانية الرئيسية. وأضافت الصحيفة أن هذه التحركات الإسرائيلية تأتي في إطار الاستراتيجية التي أطلق عليها بينت أخيراً اسم «عقيدة الأخطبوط»، والتي تقوم على استهداف أنشطة إيران داخل أراضي الأخيرة، بعد سنوات من استهداف أذرع طهران ووكلائها خارج البلاد في أماكن مثل سورية. وبحسب المصادر التي تحدثت للصحيفة، فقد صعدت إسرائيل خلال العام الأخير حملة هجماتها ضد أهداف إيرانية، عبر استخدام طائرات مسيرة صغيرة لضرب المنشآت النووية الإيرانية، فضلاً عن شنها هجوماً على قاعدة إيرانية للطائرات بدون طيار. واضافت أن الهدف الآن هو منع طهران من تطوير رؤوس حربية نووية وصواريخ يمكن أن تحملها.

والقت إيران باللوم على إسرائيل في اغتيال ضابط برتبة عقيد في الحرس الثوري في طهران الشهر الماضي، هو حسن صياد خدايي. كما أثارت الوفيات الغامضة لعدد من الإيرانيين العاملين ضمن منشآت للأبحاث النووية والعسكرية في إيران، تساؤلات حول ما إذا كانت إسرائيل مسؤولة عن ذلك. وفي هذا الإطار، كشف رئيس جامعة الإمام الحسين العسكرية التابعة للحرس الثوري الإيراني، العقيد محمد رضا حسني اهنغري، أمس، عن أن الحادث الذي وقع أواخر الشهر الماضي في منطقة «بارچين» العسكرية شرقي طهران، كان ناجماً عن «عملية تخريبية». وأضاف أن «الشهيد بوزارة الدفاع الذي سقط أثناء ذلك (العالم الإيراني إحسان دبيغي)، لم يكن مستهدفاً بنفسه، لكنه وقع ضحيةَ عملية تخريبية صناعية». وتابع أن طبيعة التهديدات التي تواجهها إيران أصبحت «معقدة ونواجه حرباً مركبة».

وغذت الحملة الإسرائيلية الموسعة أخيراً ضد إيران، حرب الظل الطويلة مع الأخيرة، وفق «وول ستريت جورنال»، حيث تندفع طهران للرد اليوم عبر استهداف الإسرائيليين في أنحاء مختلفة من العالم، وفقاً لما يحذر منه القادة الإسرائيليون، ولا سيما في تركيا، حيث توالت المناشدات أخيراً للإسرائيليين الموجودين هناك للمغادرة. وفي هذا الإطار، قال بينت أمس، إنه «تمكنا بمشاركة قوات الأمن التركية من إلقاء القبض على مجموعة حاولت شن هجمات ضد إسرائيليين في تركيا»، بينما هدد غانتس أمس إيران بـ«رد قوي» في حال استهدفت سياحاً إسرائيليين في الخارج، مشيراً إلى أنه «سيتم الرد على ذلك في كل مكان»، مؤكداً أن الرد الإسرائيلي «سيكون على شكل ردّ عسكري مباشر وسيبراني».

خطيب زادة: الأنباء عن استقالة باقري كني مجرد شائعات

صابر...

للحديث تتمة...

لا وفاء مع العسكر

عبد الحميد عوض

في إبريل/نيسان 2019، تظاهر العسكر في السودان بالانحياز لثورة الشعب، فأزاحوا الرئيس حينها عمر البشير وحزبه الحاكم عن السلطة، قبل أن يدخلوا في مفاوضات مع قوى الثورة، ويتوصّلوا إلى توافقات معها بشأن تشكيل هياكل السلطة الانتقالية. وفي مايو/أيار من العام ذاته، وقبل أن يجف حبر تلك التوافقات، نكصوا عنها بحجج ومزاعم واهية. في 3 يونيو/حزيران 2019، تورّط العسكر في جريمة فض اعتصام محيط القيادة العامة للجيش بالخرطوم. وفي يوم الحادثة ذاته، علّق المكون العسكري التفاوض مع تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير»، ودعا إلى انتخابات مبكرة، ووعد بتشكيل حكومة انتقالية خاصة به من الكفاءات المدنية. الشعب السوداني عاد للحظة الصفر متبنياً خيار المقاومة، ونهض من ركام أحزانه وخيبة أمله في العسكر، لعدم وفائهم للثورة. في أغسطس/آب 2019، وتحت الضغط الشعبي والضغوط الخارجية، أذعن العسكر ووقعوا على مواثيق سياسية ودستورية مع تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير»، احتفظوا فيها بصلاحيات تشريفية وأخرى أمنية، وتشكلت حكومة مدنية، وبدأت رحلة التعافي الوطني مجدداً.

لكن ومنذ اللحظة الأولى للتوقيع، أضمر العسكر كل الشرور لكل عملية التحوّل الديمقراطي في البلاد ووضعوا كل المتاريس لعدم نجاح الحكومة المدنية، وأكملوا فصول مؤامرتهم بالانقلاب في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وطوال الأشهر الماضية، عجزوا عن تشكيل حكومة، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وعادت البلاد إلى مربع العزلة الدولية، ولم ينجح العسكر - بفضل المقاومة الشعبية - في تحقيق أجنداتهم وأجندات من يقف خلفهم من قوى داخلية وأخرى خارجية.

هذه الأيام، عاد تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير» للتفاوض مع جديد مع العسكر، على الرغم من رحلة 3 سنوات من نقض العهود والمواثيق والتنكر للثورة السودانية وشبابها.

سيخطئ تحالف «الحرية والتغيير» مائة مرة، لو أنه أمّن للعسكر مرة ثالثة، وسيخطئ ألف مرة لو ساهم باتفاق يبقي على خماسي العسكر «برهان، حميدتي، كباشي، العطا، جابر» ضمن المشهد السياسي. لأن التجربة أثبتت أنهم لا يمتلكون ذرة من قيم الوفاء لعهودهم ومواثيقهم، ولا حتى ذرة من الإيمان بالثورة السودانية وشعاراتها في الحرية والسلام والعدالة. كما أن الشارع فقد الثقة فيهم كلياً، ولن يقبل بوجودهم مرة جديدة، وسيتمسك بثورته الحالية مهما كان الثمن.

زيارة بن سلمان للأردن: تنسيق يسبق جولة بايدن

تحمل زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان للأردن أكثر من بُعد، وفي مقدمتها كسر الجمود بين الدولتين والتنسيق قبل زيارة الرئيس الاميركي جو بايدن

عمّان ـ **انور الزيادات**

من المنتظر أن تساهم زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى الأردن، والمتوقعة اليوم الثلاثاء، حيث يلتقي العاهل الأردني عبد الله الثاني، ضمن جولة تشمل أيضاً مصر وتركيا، في ترميم العلاقات بين عمّان والرياض، وتنسيق المواقف قبيل زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى المنطقة الشهر المقبل. وكانت العلاقات بين البلدين قد شهدت خلال السنوات الأربع الماضية برودا، بسبب محاولات الرياض التأثير في بعض الملفات التي تمس عمّان مباشرة. وعلى الرغم من العلاقات الاستراتيجية بين الأردن والسعودية، إلا أن نوعاً من عدم التوافق في المواقف ووجهات النظر أدى إلى حدوث تنافر ومناكفة سياسية غير معلنة بينهما في السنوات الأخيرة.

وزادت من حدة هذا التنافر قضية «الفتنة»، المرتبطة بالأمير حمزة بن الحسين، الأخ غير الشقيق لعاهل الأردن. وتعزز ذلك مع اتهام رئيس الديوان الأردني الأسبق باسم عوض الله، والذي عمل سابقاً مستشاراً لولي العهد السعودي، في القضية.

فقبل عام، اتهمت الحكومة الأردنية الأمير حمزة بالتورط في ما سُميت «أحداث الفتنة»، والمشاركة في مخططات هدفها زعزعة أمن الأردن ونظام الحكم. كما أصدرت محكمة أمن الدولة، في يوليو/ تموز الماضي، حكماً بالسجن 15 عاماً بحق عوض الله والشريف حسن بن زيد (سبق له أن شغل منصب مبعوث الملك عبد الله الثاني إلى السعودية) في القضية، بعد إدانتهما بمناهضة نظام الحكم وإحداث الفتنة. ويدرك الأردن واقعه السياسي ومعاناته من أزمة اقتصادية عميقة في إقليم غير مستقر، وأنه ليس من مصلحته العداء مع أي جهة، حفاظاً على استقراره وللحيلولة دون تفاقم تداعيات الأزمات المحيطة به عليه. كما تعي السعودية أهمية التنسيق مع الأردن خصوصاً أن الملك عبد الله الثاني يرتبط بعلاقة وثيقة مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، ما يستدعي ضرورة التنسيق المشترك قبيل الزيارة المرتقبة للأخير إلى السعودية في 15 و16 يوليو/ تموز المقبل، وحضوره قمة خليجية مصرية أردنية عراقية هناك.

وفي السياق، قال وزير الإعلام الأردني الأسبق سميح المعايطة، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «العلاقات الأردنية السعودية كانت مستمرة خلال الفترة الماضية، وهناك حد من العلاقة لا يمكن للبلدين التخلي عنه، وزيارة بن سلمان تعطي العلاقات أبعاداً أخرى وقوة دفع جديدة». وبرأيه، فإن «الجانب الاقتصادي للزيارة بالنسبة للأردن مهم، لكن الجانب السياسي أكثر أهمية»، مشيراً إلى أن الرياض وعمّان «في إقليم يزخر بالأزمات والقضايا، وهما لديهما رؤى ومصالح مشتركة لناحية طريقة التعامل مع هذه الأزمات، سواء القضية الفلسطينية أو إيران، أو قضايا العراق واليمن وغيرها، فهناك مصلحة مشتركة لكلا البلدين في الاستقرار لمواجهة هذه الملفات». ووفق المعايطة، فإن «الملف الإيراني قديم، والجديد اليوم ليس هذا الملف وتطوراته، بل إدخال إسرائيل إلى التحالفات العربية الإقليمية»، مذكراً باجتماع النقب الذي عُقد بين وزراء خارجية إسرائيل والولايات المتحدة ومصر والمغرب والإمارات والبحرين في مارس/ آذار الماضي، بينما غاب عنه الأردن. وقال المعايطة إن «الأردن لن ينخرط بأي مسار لا يخدم القضية الفلسطينية، ولن يتحمّس له، وكذلك السعودية». واعتبر أن «الصورة التي يحاول الإسرائيليون رسمها لتحالف جديد في المنطقة هي أمانيّ»، مستدركاً

هناك حد أدنى من العلاقة لا يمكن للبلدين التخلي عنه

نضال الطعاني: الأردن لن ينخرط في تحالفات ضد مصالحه

بالقول «صحيح أنه يوجد تقارب في الموقف تجاه قضية إيران، لكن الدول العربية لا تريد الدخول في حرب مع الأخيرة، فهي دولة جارة، وهم حريصون على أن تبقى العلاقة معها مستقرة».

بدوره، لفت رئيس «الجمعية الأردنية للعلوم السياسية» خالد شنيكات، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن زيارة بن سلمان إلى مصر وتركيا والأردن «تهدف لترتيب بعض الملفات بين دول المنطقة، قبل لقاء القمة الذي يجمع قادة هذه الدول مع بايدن في السعودية».

وأشار شنيكات إلى أن «النقطة المهمة التي ستكون على جدول زيارة بن سلمان إلى الأردن هي مشاريع التعاون الاقتصادي في المنطقة، والتي تحاول الولايات المتحدة الأميركية الدفع بها قدماً إلى الأمام، وخصوصاً تلك التي أفرزتها اتفاقات أبراهام (للتطبيع بين إسرائيل وأربع دول عربية هي الإمارات والبحرين والسودان والمغرب)». وتابع «هذا بالإضافة إلى إقامة منظومات ومشاريع دفاعية مشتركة بين الأردن والسعودية، ومناقشة مشروع نيوم (مشروع سعودي لمدينة استثمارية) مخطط لبنائها وتمتد إلى سواحل البحر الأحمر) الذي يمتد إلى ميناء العقبة الأردني، فضلاً عن مشاريع تعاون اقتصادية أخرى، كان قد طرح ولي العهد السعودي جزءاً منها سابقاً».

بدوره، اعتبر الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأردني نضال الطعاني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن زيارة ولي العهد السعودي للأردن «تكتسب أهميتها من توقيتها في هذه المرحلة الصعبة، والتي تشهد تشكيل تحالفات جديدة في الإقليم والعالم»، لافتاً إلى أن «الأردن له مصالح سياسية واضحة تتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية والمحافظة على الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، كما أن لديه مصالح اقتصادية مرتبطة بعلاقته بالسعودية، ويوظف دبلوماسيته لخدمتها». وأعرب الطعاني عن اعتقاده بأنه «على الرغم من الاجتماع الموسّع الذي سيعقده الرئيس الأميركي مع زعماء المنطقة في السعودية الشهر المقبل، إلا أن الأردن لن ينخرط في تحالفات ضد مصالحه العليا». وتوقّع أن يشهد الاجتماع «تباينات في آراء الدول المشاركة فيه»، لافتاً إلى أن للاجتماع «بُعداً سياسياً حقيقياً ينعكس على الوضع في المنطقة والإقليم، خصوصاً مع وجود تجاذبات سياسية مع الحلفاء الدوليين في المنطقة».

ولي العهد السعودي في القاهرة
ترتيبات المنطقة ومساعدات اقتصادية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بن سلمان مستقبلا السيسي في مطار الرياض، مارس الماضي (الأناضول)

قالت مصادر مطلعة على مسار العلاقات المصرية الخليجية إن الجولة الإقليمية لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والتي تشمل بالإضافة إلى مصر، الأردن وتركيا، سوف تشهد ترتيبات جديدة خاصة بالوضع الإقليمي، قبل زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى المنطقة، المقررة بين 13 و16 يوليو/تموز المقبل. واستبقت المصادر وصول ولي العهد السعودي إلى القاهرة أمس الإثنين بالقول إن «الحكومة المصرية ستعرض خلال زيارة محمد بن سلمان أن مصر بعض أصول الدولة على ولي العهد، من أجل شراء حصص فيها، واستثمارات مقابل الودائع السعودية الموجودة لدى المصرف المركزي المصري». وأشارت المصادر إلى أنه على وقع تأثيرات الأزمات التي خلفتها الحرب الروسية - الأوكرانية، أصبحت القاهرة «غير قادرة على الوفاء ببعض التزاماتها من دون مساعدات عاجلة من الحلفاء الخليجيين، خلاف القروض الدولية».

ورات المصادر، أن عرض شراء الحصص بمثابة «ترجمة لتصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي التي أطلقها خلال افتتاح مشروع الألبان في محافظة المنوفية» في 13 يونيو/حزيران الحالي، عندما دعا دول مجلس التعاون الخليجي لتحويل «ودائعها» في مصر إلى استثمارات.

وقال أحد المصادر إنه «رغم أن كلا من الرياض وأبوظبي كانتا قد اتخذتا قرارات بتغيير شكل الدعم للنظام المصري من ودائع ومساعدات إلى استثمارات، عبر الاستحواذ على مشروعات اقتصادية كبرى، إلا أن الصورة الموقف اجبرت البلدين على تقديم المساعدة العاجلة». وأضاف أنه «عندما استشعر النظام المصري أن الوضع غير قابل للتحسن سريعاً في ظل تعثر مفاوضات صندوق النقد الدولي للحصول على القرض الجديد، بدأ في البحث عن وسائل يمكن من خلالها أن تحصل القاهرة على دعم خليجي جديد». ولفتت المصادر إلى أن «بعض الآراء الصادرة أخيراً عن شخصيات مصرية تتمتع بثقة الخليجيين، وفي مقدمتهم الإعلامي عماد الدين أديب، ومقاله الذي نشره، أخيراً، ويحث فيه القوى التقليدية على إنجاز عمليات استحواذ من جانب الدول الثلاث، على استثمارات ومشروعات في مصر، بهدف ضخ سيولة دولارية عاجلة في الاقتصاد المصري، حتى يتم السماح بدفع الالتزامات الشهرية الخاصة بالسلع الاستراتيجية». وأدلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بتصريحات لصحافيين على هامش افتتاح أحد مشروعات الإنتاج الحيواني، الأسبوع الماضي، طالب خلالها دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية والإمارات، بتحويل «ودائعها» في مصر إلى استثمارات.

وقال أحد المصادر إنه «رغم أن كلا من الرياض وأبوظبي كانتا قد اتخذتا قرارات بتغيير شكل الدعم للنظام المصري من ودائع ومساعدات إلى استثمارات، عبر الاستحواذ على مشروعات اقتصادية كبرى، إلا أن الصورة الموقف اجبرت البلدين على تقديم المساعدة العاجلة». وأضاف أنه «عندما استشعر النظام المصري أن الوضع غير قابل للتحسن سريعاً في ظل تعثر مفاوضات صندوق النقد الدولي للحصول على القرض الجديد، بدأ في البحث عن وسائل يمكن من خلالها أن تحصل القاهرة على دعم خليجي جديد». ولفتت المصادر إلى أن «بعض الآراء الصادرة أخيراً عن شخصيات مصرية تتمتع بثقة الخليجيين، وفي مقدمتهم الإعلامي عماد الدين أديب، ومقاله الذي نشره، أخيراً، ويحث فيه القوى التقليدية الخليجية على تقديم يد العون لمصر، جاء بطلب مباشر من دائرة الرئيس المصري المقربة». وفي سياق زيارة بايدن إلى المنطقة، لفتت المصادر إلى أن «الطلبات السعودية في القمة الأميركية، في ما يخص القضايا الإقليمية، يتركز معظمها حول ضرورة مواجهة خصم السعودية الأول في المنطقة، إيران، بالإضافة إلى الطلب الأساسي وهو ضمان مستقبل الحكم في المملكة لولي العهد الأمير محمد بن سلمان». وأضافت المصادر أنه «في سبيل ذلك، سوف تحاول المملكة حشد أكبر تأييد لمطالبها، وبالطبع تأتي مصر في المقدمة، ولذلك فإن الرياض ستكون حريصة الآن على تلبية مطالب النظام المصري». وتابعت المصادر أنه «في مقابل ذلك، ستتركز المطالب الأميركية أولاً حول ضمان إمدادات الطاقة من دول الخليج بكميات تعوض الفاقد في السوق العالمية جراء الحرب الروسية على أوكرانيا، وثانياً حول ضمان استقرار العلاقات العربية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتوسع فيها لتضم دولاً أخرى، على رأسها السعودية». أما مصر فتوقعت المصادر أن «تركز كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال القمة الأميركية المرتقبة في المملكة، والمقررة في 16 يوليو المقبل، على الصعوبات التي تواجهها مصر في ظل الأزمة العالمية التي تسببت بها الحرب الروسية - الأوكرانية، إضافة إلى الحديث المكرر عن مواجهة الإرهاب والتطرف».

شرق غرب

تونس: خطوات متسارعة لإفشال استفتاء 25 يوليو

أكد عضو الحملة الوطنية من أجل إسقاط الاستفتاء في تونس، الأمين العام للتيار الديمقراطي، غازي الشواشي (الصورة)، أمس الاثنين، أن الحملة الوطنية من أجل إسقاط الاستفتاء (المؤلفة من أحزاب الجمهوري والتيار الديمقراطي والتكتل والعمال والقطب) ستكثف من نسق تحركاتها، لبلورة روزنامة التحركات المقبلة. وشدّد على أنهم دخلوا ربع الساعة الأخير من حملة إفشال الاستفتاء المقرر في 25 يوليو/تموز المقبل. وجاء الإعلان تزامناً مع تسلّم الرئيس التونسي قيس سعيد أمس مسودة الدستور الجديد من منسّق الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة الصادق بلعيد.

(العربي الجديد)

الدنمارك: اتهام 3 أشخاص بـ«الإرهاب»

أعلنت المدعية العامة في العاصمة الدنمركية كوبنهاغن، ليز لوت نيلاس، أمس الاثنين، أنه تمّ توجيه تهمة «التخطيط لأعمال إرهابية من خلال حيازة أسلحة ومواد لصنع القنابل، لاستخدامها في هجوم إرهابي في مكان مجهول سواء في الدنمارك أو في الخارج»، لثلاثة أشخاص. ولم يتم التعرف على المشتبه بهم، وهما رجلان وامرأة في الثلاثينات من العمر، تماشياً مع الممارسات الدنمركية. وتم القبض على المتهمين في فبراير/ شباط 2021.

(أسوشييتد برس)

مالي: مقتل 40 مدنياً بهجمات

أعلن عمدة بلدة بانكاس، في وسط مالي، مولاي غويندو، أمس الاثنين، مقتل 40 مدنياً على الأقل جرّاء هجمات شنّها مسلّحون. وأوضح أن الهجمات طاولت قرى ديالاسوغو، وسيغي وليساغو، المجاورة لبانكاس. وقال إن المحققين باشروا تحقيقاتهم. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها، كما لم تصدر الحكومة المالية أي بيان عن الهجمات.

(أسوشييتد برس)

الصين تعرض التوسط في القرن الأفريقي

عرض أول مبعوث خاص للصين إلى القرن الأفريقي، شيويه بينغ، أمس الاثنين، التوسط في النزاعات في المنطقة. وقال في مؤتمر سلام تقوده الصين في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا: «أنا على استعداد لتقديم جهود وساطة للتسوية السلمية للنزاعات على أساس إرادة دول هذه المنطقة». ولم تعلق الحكومة الإثيوبية على العرض الصيني.

(أسوشييتد برس)

أفغانستان: الإفراج عن 5 رعايا بريطانيين

(الصورة) عن ارتياحها «لأن بريطانيا قامت بتأمين الإفراج».

(فرانس برس)

أعلنت وزارة الخارجية البريطانية، أمس الاثنين، أنه تم الإفراج عن خمسة رعايا بريطانيين كانوا محتجزين في أفغانستان، مؤكدة أنهم ارتكبوا «خطأ» عبر التوجه إلى هذا البلد، خلافاً لتوصيات السفر. وقال متحدث باسم الوزارة: «نثمن إفراج الإدارة الحالية في أفغانستان عن خمسة رعايا بريطانيين كانوا معتقلين»، من دون تحديد موعد ذلك ولا في أي ظروف أوقفوا. وعبّرت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس

الغلاف

لن يكون من السهل مجدداً وضع ليبيا على سكّة مرحلة انتقالية جديدة، بعد انتهاء صلاحية خريطة الطريق الأممية للحل، اليوم الثلاثاء، فيما يرجح أن يستمر الجمود السياسي والانقسام أشهراً، وسط استمرار تعثر إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، يتوافق الجميع على أهميتها

ليبيا بلا خطة حلّ

خريطة الطريق الأممية تنتهي اليوم

طرابلس ـ **العربي الجديد**

ظلّت الرهانات معلقة، أمس الإثنين، على اجتماعات القاهرة الأخيرة التي عقدتها اللجنة المشتركة من مجلسي النواب والأعلى للدولة الليبيين، لوضع أساس دستوري لإجراء الانتخابات، وذلك للخروج ببصيص أمل، قبل اليوم الثلاثاء، موعد انتهاء صلاحية خريطة الطريق للحل الليبي، والتي خرجت بها أعمال ملتقى الحوار السياسي الليبي قبل 18 شهراً برعاية أممية.

لكن من لم يعثر على أجوبة وافية قبل أشهر لفهم أسباب إلغاء إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيا، في ديسمبر/كانون الأول الماضي، بموجب خريطة الطريق هذه، والتي كانت أفضل الحلول المتوفرة للصراع الليبي، لن يجد مرّة أخرى فهماً لسبب إعلان المستشارة الأممية حول ليبيا ستيفاني ولبامز، عدم توصل اللجنة في جولتها الثالثة من المفاوضات في القاهرة، والتي انتهت صلاحية خريطة الطريق، أو المرحلة الانتقالية التي رسمتها، في موضع خطير.

وتنتهي صلاحية خريطة الطريق الأممية للانتخابات، وسط استمرار التنازع في ليبيا على الصلاحيات وشكل نظام الحكم والنفوذ والموارد، وهو ما يضع هذا البلد مجدداً مع انتهاء صلاحية خريطة الطريق، أو المرحلة الانتقالية التي رسمتها، في موضع خطير. وتنتهي صلاحية خريطة الطريق الأممية للانتخابات، وسط استمرار التنازع في ليبيا على الصلاحيات وشكل نظام الحكم والنفوذ والموارد، وهو ما يضع هذا البلد مجدداً مع الخلافية المتبقية لصياغة قاعدة دستورية للانتخابات، وسط استمرار التنازع في ليبيا على الصلاحيات وشكل نظام الحكم والنفوذ والموارد، وهو ما يضع هذا البلد مجدداً مع الانقسام، مع وجود حكومتين، الأولى تلك التي انبثقت عن خريطة الطريق وتمارس أعمالها منذ مارس/آذار 2021، برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وأخرى برئاسة فتحي باشاغا الذي كلّفه مجلس النواب المنعقد في شرقي ليبيا في فبراير/شباط الماضي، وذلك بعد حجبه الثقة عن حكومة الدبيبة في سبتمبر/أيلول 2021. وفيما تتعثر أعمال اللجنة الدستورية، لإيجاد إطار دستوري للانتخابات وهو أحد ذرائع عرقلة إجراء الانتخابات في موعدها، عَلِق وفد مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر في إبريل/نيسان الماضي مشاركته في أعمال اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 المنبثقة عن مؤتمر برلين الليبي، كما علّقت مليشياته إنتاج النفط في الموانئ التي تسيطر عليها، فيما تزيد الأزمة الاقتصادية الضغط على الليبيين. وتتجه الأنظار إلى أي ديناميات سياسية قد تبرز في المرحلة المقبلة، لتخلق بديلاً عن خريطة الطريق، وسط ضعف المؤشرات الداخلية والخارجية لاحتمال الحل في الوقت الراهن، وضعف المبادرة الأممية.

> انتهت اجتماعات اللجنة الدستورية المشتركة بلا اتفاق
>
> دعت ولبامز صالح والمشري إلى الاجتماع خلال 10 أيام

وأعلنت ولبامز، التي يفترض أن تغادر منصبها نهاية يونيو/حزيران الحالي، أمس، عدم توافق أعضاء اللجنة المشتركة من مجلس النواب والأعلى للدولة على البنود الخلافية المتبقية لإيجاد أرضية دستورية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في البلاد. وأعلنت المستشارة الأممية انتهاء «الجولة الثالثة والأخيرة» من مفاوضات اللجنة من دون أن يتم إحراز تقدم بشأن التوافق على أساس دستوري للانتخابات المؤجلة. وأفادت عبر تغريدات على «تويتر»، بأن الجلسة انتهت فجر أمس، وأن «الخلافات ظلّت قائمة بشأن التدابير المنظمة للمرحلة الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات». ودعت ولبامز رئاستي المجلسين إلى الاجتماع خلال 10 أيام في مكان يتم الاتفاق عليه لتجاوز النقاط العالقة. وعلى الرغم من الإخفاق، إلا أنها أثنت على جهود اللجنة، التي «أحرزت الكثير من التوافق على المواد الخلافية في مسودة الدستور»، وأكدت ولبامز أن الأمم المتحدة ستظل ملتزمة بدعم جميع الجهود الليبية لإنهاء المراحل الانتقالية عبر انتخابات وطنية شاملة وشفافة في أقرب تاريخ ممكن. وتوافقت معلومات مصادر ليبية مقربة من مجلسي النواب والدولة، على أن الخلافات اشتعلت بين أعضاء اللجنة من المجلسين، إلى حد استمرار الجلسة الختامية إلى فجر أمس، من دون أن يتوصلوا إلى توافق. وأوضحت المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن التباينات تركزت حول أشد المواد خلافاً في مسودة الدستور، وتحديداً شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة، وتكون السلطة التشريعية من غرفتين، مجلس للنواب وآخر للشيوخ. وكان من المقرر أن يعقد رئيسا البرلمان والأعلى للدولة، اجتماعاً في القاهرة، يوم الجمعة الماضي، إلا أن الترتيب للقاء فشل بسبب خلاف حول جدول أعماله، رغم وصولهما إلى القاهرة، حيث أصرّ المشري على حصره في «إتمام أعمال اللجنة»، فيما طالب صالح بضرورة إدراج مناقشة مصير السلطة التنفيذية.

ولم تتطرق ولبامز، أمس، إلى مستقبل العملية السياسية في ليبيا، أو إلى انتهاء أجل خريطة الطريق التي ساهمت إلى حدّ كبير في هندستها، كما لم تصدر حكومة الوحدة الوطنية، التي يتمسك رئيسها عبد الحميد الدبيبة بعدم تسليم السلطة إلا إلى سلطة منتخبة، أي بيان حتى مساء أمس، يشي بالتوجهات للمرحلة المقبلة.

وكانت ولبامز قد أشاعت السبت أجواء تفاؤل، متحدثة عن عمل حثيث لأعضاء اللجنة لإنهاء مسودة القاعدة الدستورية. لكن فشل عقد لقاء القاهرة بين صالح والمشري، منح مبكراً الانطباع بأن مسار العرقلة مستمر، لا سيما بعد تمكن مجلس النواب للمرة الأولى منذ سنوات من إقرار ميزانية حكومية، فيما يفترض هذا المحور المناوئ لحكومة الدبيبة، انتهاء صلاحيتها. في المقابل، لم ينتظر باشاغا بلوغ 21 يونيو لكشف توجهاته للمرحل المقبلة، إذ سارع أمس إلى اقتراح «خريطة للحل» خاصة به، تضمنت عمومياً ومن دون أي جداول زمنية.

وقدّم باشاغا أمس تصوره للحل، في ما أسماه «خريطة الطريق نحو الاستقرار والتعافي»، معتبراً أن «الحل الوحيد للوصول إلى برّ الأمان هو في خريطة طريق وطنية ومسؤولة وعملية شاملة تتماشى مع استحقاقات المرحلة وتستجيب لأماني وتطلعات الشعب الليبي في مستقبل زاهر». وذكّر باشاغا، في مبادرته، بأن ليبيا «اليوم أمام مفترق طرق مصيري وخطير». وأوضح أن خريطته «تشمل الخطوات الأكثر أهمية لتحقيق الاستقرار»، عبر 3 نقاط رئيسية: انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة، وهي الأكثر إلحاحاً، والسلام والأمن والاستقرار، والازدهار الاقتصادي. وركز على مسألة «توفير وضمان الحد المقبول من الخدمات الأساسية»، لإنجاح المبادرة. كما تحدث عن «الشفافية والمساءلة في جميع العمليات الحكومية، قبل وأثناء وبعد الانتخابات»، و«المساءلة المالية من خلال قانون الموازنة العامة». وعلى صعيد الانتخابات، شدّد باشاغا على ضرورة «سلامة وأمن جميع الليبيين، بما في ذلك ضمان قدرتهم على التصويت دون خوف من الانتقام أو الأذى الجسدي»، و«الالتزام بالحفاظ على اتفاق وقف النار والبناء عليه والمضي قدماً لدعم عمل لجنة 5+5 نحو إنهاء حالة الصراع وتوحيد القوات المسلحة»، بالإضافة إلى «إنشاء نظام قيادة واضح ينهي الاشتباكات والعنف بين الجماعات المسلحة». كما شدد على ضرورة ضمان الحق الكامل للجميع في التصويت أو الترشح في الانتخابات. وأكد على أن من بين ركائز نجاح خريطة الطريق ضرورة التعاون مع المجتمع الدولي والأطراف المعنية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة، والعمل بشكل وثيق مع المجلس الرئاسي ودعم جهوده المتعلقة بالمصالحة، تزامناً مع التنسيق مع الأمم المتحدة لخلق حوار ليبي حقيقي من أجل تهدئة المخاوف، وإزالة أي عقبات أو حواجز قد تعيق المشاركة الكاملة في الانتخابات أو قبول نتائجها». وتعهد بـ«إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية من دون تأخير بالتعاون مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات»، و«تسليم الأمانة للشعب الليبي من خلال الانتخابات».

وكان باشاغا قد اعتبر، في حديث لـ«بلومبيرغ»، أول من أمس، أنه من دون حكومة موحدة «لن تكون هناك انتخابات وستستمر الفوضى»، مقللاً من احتمال اندلاع حرب أهلية. وجدّد عدم نية حكومته «دخول طرابلس بالقوة»، إلا إذا كان هناك تهديد بـ«الإرهاب»، وفق الوكالة.

ساهمت ولبامز في هندسة خريطة الطريق للحل الليبي (فتحي بلعيد/فرانس برس)

حصانة الاستفتاء

رأى رئيس مفوضية الانتخابات الليبية عماد السايح (الصورة)، أمس الاثنين، أن إجراء استفتاء على القاعدة الدستورية للانتخابات، «سيحصنها ضد الطعن مستقبلاً». وقال السايح، في مقابلة مع وكالة «الأناضول»، إنه ليس لدى المفوضية أي علم بتفاصيل عمل مجلسي النواب والأعلى للدولة لصياغة قاعدة دستورية للانتخابات، لكنه اعتبر أن «الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس/آب 2011 لم يعد قادراً على التعامل مع مستجدات المرحلة الانتقالية.

متابعة

قتلى للنظام في الرقة... وتعزيزات إيرانية جنوباً

قتل واصيب 15 عنصراً من قوات النظام السوري، واصيب اثنان اخران بجروح، أمس الأحد، جراء استهداف حافلة كانت تقلهم بالقرب من جبل البشري عند الحدود الإدارية بين محافظتي الرقة في شمال وسط سورية، ودير الزور شرقي البلاد، وذلك فيما يتواصل استهداف فلول «داعش» لهذه القوات في البادية وشرقي سورية. وقالت وكالة الأنباء الرسمية التابعة للنظام «سانا»، إن 13 عسكرياً قتلوا وجرح اثنان آخران، جراء «اعتداء إرهابي» استهدف حافلة على طريق الزملة ضمن ناحية جبل البشري، في ريف الرقة. وذكرت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن حافلة مبيت تابعة لقوات النظام تعرضت لهجوم من مجهولين على الطريق المؤدي إلى قرية الزملة في بادية جبل البشري. وأوضحت المصادر أن قرية الزملة تقع جنوب ناحية المنصورة جنوبي الرقة، وهي منطقة تشهد عمليات تمشيط متكررة من قبل قوات النظام لم تتمكن من وقف الهجمات.

فيما ذكرت وكالة «رويترز» أنّ وكالة أعماق التابعة لتنظيم داعش أعلنت عبر تطبيق «تيليغرام» مسؤولية التنظيم عن الاعتداء.

وفي ريف دمشق، واصل النظام الدعابة لعمليات التسوية التي يجريها في مناطق سيطرته، حيث بدأ بتسوية جديدة في مدينة النبك بريف دمشق الشمالي. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن عملية التسوية تجري لشبّان وموظفين في المدينة مطلوبين للتجنيد الإجباري في قوات النظام. وأضافت المصادر أن العملية ستشمل مدينة يبرود الخاضعة لسيطرة «حزب الله» اللبناني والمليشيات التابعة للنظام. وفي درعا، جنوبي سورية، أصيب ثلاثة أشخاص بجروح في بلدة محجة شرقي المحافظة، جزّاء اشتباكات وقعت بين مسلحين تابعين للنظام على أطراف القرية. وذكرت المصادر أن الخلافات بين مسلحين ينتمون لمليشيات النظام سببها التنازع على إدارة مناطق التهريب قرب منطقة نصيب الحدودية مع الأردن. وفي هذا السياق، ذكر «تجمع أحرار حوران»، أن التعزيزات الإيرانية التي وصلت إلى المنطقة الجنوبية مطلع شهر يونيو/ حزيران الحالي، بدأت بتحصين مواقعها القريبة من الحدود السورية – الأردنية. ولفت إلى أن المليشيات الإيرانية قامت بتحصين 3 مواقع، بالإضافة إلى تحصينات مشابهة بالقرب من القاعدة الجوية غربي جمرك درعا القديم. وأشار إلى أن التحصينات شملت بعض المخافر الحدودية في المنطقة، لاسيما بالقرب من بلدتي تل شهاب وخراب الشحم. وبحسب التجمع، فإن التعزيزات التي وصلت إلى المنطقة تابعة لـ«حزب الله» وميليشيا «أبو الفضل العباس». وكانت الحدود الأردنية مع سورية في المنطقة قد شهدت اشتباكات عدة بين الجيش الأردني ومهربي مخدرات، أفضت بعضها إلى سقوط قتلى وجرحى وضبط كميات كبيرة من المواد المخدرة، بحسب بيانات للجيش الأردني. وفي شمال غربي سورية، تجددت أمس عمليات القصف المتبادل بين المعارضة وقوات النظام على محاور المشاريع في سهل الغاب بريف حماة الشمالي الغربي، ومناطق الفطيرة وفليفل وسفوهن وبينين في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي. وكان القصف قد تسبب خلال الأيام الماضية بخسائر مادية جراء احتراق مساحات مزروعة بالقمح والشعير.

في غضون ذلك، انتخب حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الجناح السياسي لـ«وحدات حماية الشعب» التي تقود «قوات سورية ديمقراطية» (قسد)، أمس، مجدداً، صالح مسلم، رئيساً مشتركاً له، وأسيا عبدالله رئيسة مشتركة للحزب. وأوضحت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن عبدالله تنحدر من قرية طبكة في ريف الحسكة، وشغلت هذا المنصب مرات عدة سابقاً، فيما يتحدر صالح مسلم من قرية شيران في ريف حلب.

جدّد الاتحاد الديمقراطي الكردي رئاسة صالح مسلم (براءات للانغلوا/فرانس برس)

الحدث

مناورات لـ«سرايا القدس» في غزة... وحملة اعتقالات للاحتلال

غزة ـ **ضياء خليل**
رام الله ـ **العربي الجديد**

يتواصل التوتر بين الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين، في حين أجرت «سرايا القدس»، الذراع العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، مناورات عسكرية واسعة في قطاع غزة أمس الإثنين، تحت اسم «عزم الصادقين». واطلقت السرايا صواريخ وقذائف تجاه أهداف «افتراضية» في بحر غزة مع بدء المناورات، فضلاً عن إجراء تدريبات داخل البحر لعناصرها. وشارك في المناورات التي تأتي وسط توتر متصاعد مع الاحتلال الإسرائيلي، تشكيلات عسكرية عدة في «سرايا القدس»، فيما لم يسمح لوسائل الإعلام بتغطيتها. وكانت «سرايا القدس» أصدرت تنويهاً مكتوباً وبالفيديو للفلسطينيين بشأن المناورات، يتضمن بعض الإرشادات. وقالت إن شاطئ بحر غزة سيكون منطقة عمليات عسكرية مغلقة. وسبق ذلك إعلان الشرطة البحرية في غزة، وقف حركة الصيد ومنع دخول القوارب والمراكب بشتى أنواعها إلى البحر أمس الإثنين، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة 12 في منتصف الليل في المنطقة البحرية الممتدة من مفترق الشهداء جنوب مدينة غزة وحتى نهاية الحدود البحرية لمحافظة خان يونس جنوباً. في غضون ذلك، تواصلت اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على الفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة. ونفذت قوات الاحتلال أمس الإثنين، ومساء أول من أمس الأحد، عمليات اعتقال في مناطق متفرقة من الضفة بما فيها عقب دهم منزليهما، فضلاً عن اعتقال خمسة فلسطينيين من قرية المجاز بمسافر يطا جنوب الخليل، وثلاثة شبان من مدينة القدس؛ اثنين منهم بعد الاعتداء عليهما من قبل مستوطنين في منطقة باب العامود. من جانب آخر، أصيب شاب فلسطيني برضوض في الاثنناء، حذر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية أمس، دولة الاحتلال من عواقب تنفيذ مخطط «يتمم عملية فصل شمال الضفة الغربية ووسطها عن جنوبها بالكامل». وقال اشتية في الجلسة الأسبوعية للحكومة الفلسطينية «إن المخطط الإسرائيلي لإقامة منتزه استيطاني بين القدس والبحر الميت على مساحة حوالي مليون دونم، بمثابة إطلاق الطلقة الأخيرة، لما تبقى من فرص لحل الدولتين».

تهديد السلاح على مغادرة مراعيهم قرب خلة مكحول بالأغوار الشمالية الفلسطينية بالضفة الغربية. كذلك، منعت قوات الاحتلال الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية في بلدة الخضر جنوب بيت لحم إلا من خلال تصريح خاص.

تقرير

زيادة مكافآت «الهيئة الوطنية للانتخابات» في مصر

يثير ارتفاع مخصصات «الهيئة الوطنية للانتخابات» في مصر تساؤلات حول أسبابه وارتباطه بتململ القضاة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت أرقام الموازنة المصرية الجديدة للعام المالي 2022-2023 عن ارتفاع مخصصات «الهيئة الوطنية للانتخابات» إلى 90 مليون جنيه (4,8 ملايين دولار)، مقارنة بـ7 ملايين جنيه في عام 2018-2019، أي بزيادة تقدر بـ83 مليون جنيه في ظرف أربع سنوات فقط، مع العلم أن الهيئة لن تشرف على أي استحقاقات انتخابية حتى عام 2024، وهو موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة. وفتح ذلك باب التساؤلات المشروعة حول مسألة تغييب انتخابات المحليات (البلديات) في مصر منذ اندلاع ثورة 2011، وتجميد إصدار قانون الإدارة المحلية منذ أكثر من ست سنوات بتعليمات من «أجهزة سيادية». ويحصل هذا التغييب على الرغم من الفساد المستشري في الوحدات المحلية بالمحافظات، نتيجة رفض الرئيس عبد الفتاح السيسي وجود مجالس محلية منتخبة لمراقبة أداء المحافظين المعينين بقرار منه.

وقال مصدر برلماني مطلع لـ«العربي الجديد»، إن الزيادة الكبيرة في مخصصات «الهيئة الوطنية للانتخابات» تعود إلى تمويل أجور ومكافآت وبدلات رئيس وأعضاء الهيئة (رئيسها الحالي أحمد عبد العظيم مطر)، والأمانة الفنية لها، وأغلبهم من المستشارين المنتدبين من جهات وهيئات قضائية، والذين يتقاضون رواتبهم كذلك عن هذه الجهات والهيئات. وأثار هذا الأمر اعتراضات واسعة من أعضاء لجنة الخطة والموازنة في البرلمان. وأضاف المصدر أن ممثلي الحكومة تحفظوا على مطالب أعضاء اللجنة بشأن عدم زيادة مخصصات الهيئة في العام المالي الجديد، خصوصاً أنه لا توجد استحقاقات انتخابية في العامين 2022 و2023، ومن ثم لا يوجد مبرر لزيادة اعتماداتها بواقع 10 ملايين جنيه. وتأتي الزيادة في مخالفة لأحكام الدستور الذي اشترط اتفاق الحكومة مع مجلس النواب على تدبير مصادر تمويل الزيادة في نفقات الموازنة. وأكد المصدر أن مجلس النواب لم يتلق أي إفادة من «الهيئة الوطنية للانتخابات»، أو من الحكومة ممثلة في وزارة المالية، حول أسباب الارتفاع المستمر في بند الأجور والمكافآت لأعضاء الهيئة سنوياً، وهو ما يتعارض مع برنامج الحكومة المعلن بخصوص ضغط وترشيد الإنفاق في الجهات والهيئات التابعة للدولة، في إطار تخفيض حدة العجز في الموازنة العامة، والمُقدر بنحو 558 مليار جنيه (حوالي 30 مليار دولار) في العام المالي 2022-2023. ونصّت المادة 209 من الدستور على إدارة «الوطنية للانتخابات» من مجلس مكون من عشرة أعضاء، يُنتدبون بالتساوي من بين نواب رئيس محكمة النقض، ورؤساء محاكم الاستئناف، ونواب رئيس مجلس الدولة، وهيئة قضايا الدولة، والنيابة الإدارية. ويختارهم مجلس القضاء الأعلى، والمجالس الخاصة للجهات والهيئات القضائية من غير أعضائها. ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية. وقضت المادة أن يكون انتدابهم للعمل في الهيئة لدورة واحدة مدتها ست سنوات، وتكون رئاستها لأقدم أعضائها من محكمة النقض، ويتجدد نصف عدد أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات.

وقال النائب ضياء الدين داود، في جلسة مناقشة الموازنة الجديدة للدولة قبل أيام، إن الموازنة التي تزعم الحكومة أنها «تقشفية»، احتوت مكافآت ضخمة لأعضاء «الهيئة الوطنية للانتخابات»، ومنها حصول كل عضو في الهيئة على مكافأة تحت مسمى «جهود عادية»، بواقع 30 ألف جنيه كل 3 أشهر، وأخرى باسم «جهود غير عادية» بقيمة 36 ألف جنيه (حوالي 1600 دولار) كل 3 أشهر، وثالثة بمسمى «جهود غير عادية في شهر رمضان» بواقع 36 ألف جنيه.

وأضاف داود أن كل عضو في الهيئة حصل على مكافأة رابعة باسم «جهود غير عادية في عيد الفطر»، قيمتها 36 ألف جنيه، وخامسة تحت مسمى «بدل مصيف في شهر يونيو/حزيران» بواقع 20 ألف جنيه، إضافة إلى 72 ألف جنيه عن أشهر يوليو/ تموز وأغسطس/آب وسبتمبر/أيلول. وهي مكافآت مجموعها 230 ألف جنيه (12 ألف و300 دولار) لكل عضو، بخلاف ما يتقاضونه من أجور ومكافآت وبدلات أخرى على مدار العام. ويترأس «الهيئة الوطنية للانتخابات» حالياً المستشار أحمد عبد العظيم مطر، نائب رئيس محكمة النقض.

وتأتي الزيادة في مخصصات الهيئة كجزء من ترضية القضاة في مصر، وامتصاص حالة الغضب لديهم في ظل شعورهم بتراجع تقديرهم مجتمعياً لصالح فئات أخرى، وتنامي دور ضباط وقيادات جهاز «الأمن الوطني» الذين باتت تقاريرهم حيال أعضاء ورؤساء الهيئات القضائية محدداً أساسياً للترقيات وتقلد المواقع المهمة في سلك القضاء. وقبل أيام قليلة، كشفت مصادر قضائية مصرية لـ«العربي الجديد»، عن صدور توجيهات من السيسي بضرورة حسم وإنهاء موقف الآلاف من القضايا المدنية والاقتصادية المتراكمة في المحاكم، قبل حلول العطلة القضائية في يوليو المقبل، بغرض إنعاش خزينة الدولة بالغرامات والاستحقاقات المالية بحسم المنازعات القضائية المعلقة منذ سنوات طويلة.

وأفادت المصادر بأن هناك حالة من التذمر في الأوساط القضائية بسبب عدد القضايا الكبير المنظور أمام القضاة، والمدى الزمني القليل المحدد لحسمها وإغلاقها، إضافة إلى عدم زيادة الحوافز والبدلات المالية المخصصة لهم، بما يتلاءم مع الزيادة الكبيرة التي طرأت على الأسعار، أو يوازي الحوافز والامتيازات التي حصل عليها العاملون في جهات سيادية أخرى بالدولة.

وأوضحت المصادر أن وزير العدل عمر مروان، اجتمع أخيراً مع عدد من رؤساء المحاكم ورئيس نادي القضاة، محمد عبد المحسن، وأبلغهم بأنه سينقل مطالبهم المتعلقة بالجوانب الاقتصادية إلى رئيس الجمهورية. ولاحقاً اجتمع السيسي مع مروان لـ«استعراض الجهود المبذولة من جانب رجال القضاء لتحقيق العدالة الناجزة، واستحداث وسام جديد تحت مسمى (وسام القضاء المصري) يخصص لرؤساء وأعضاء الهيئات القضائية السابقين أو لاسم من توفي منهم، تقديراً لمسيرة عطائهم القضائية».

> الهيئة لن تشرف على أي استحقاقات انتخابية حتى 2024

مؤتمر صحافي للهيئة برئاسة رئيسها السابق لاشين إبراهيم، 2018 (Getty)

شرق غرب

الجزائر: الموافقة على استدعاء الاحتياط

صادقت الحكومة الجزائرية، مساء أول من أمس الأحد، على مسودة قانون تتيح للجيش استدعاء قوات الاحتياط أو إعادة تجنيد العسكريين المتقاعدين تحسباً لأي ظرف قد يفرض على الجيش تعزيز صفوفه. وأفاد بيان للرئاسة الجزائرية بأن «رئيس الجمهورية ثمّن عالياً فحوى مشروع القانون». وهذه المرة الأولى التي تصدر فيها الجزائر قانوناً لقوات الاحتياط.

(العربي الجديد)

إثيوبيا: مقتل 260 مدنيا يوم السبت

أسفر هجوم شنّه مسلحون في منطقة أوروميا في غرب إثيوبيا عن مقتل 260 مدنياً على الأقل، وفقا لما ذكره اثنان من السكان، أمس الاثنين، قدّما روايتين مفصلتين عن مشاركتهما في دفن الجثث في مقابر جماعية. وقال كلا الساكنين اللذين رفضا نشر اسميهما خوفاً على سلامتهما، إن ضحايا الهجوم الذي وقع يوم السبت الماضي من عرقية الأمهرة، وهي أقلية في المنطقة. ولا يوجد أي مؤشر على أن الهجوم مرتبط بشكل مباشر بالصراع في منطقة تيغراي في شمال البلاد.

(رويترز)

باكستان: مثول شهباز شريف أمام محكمة بقضية فساد

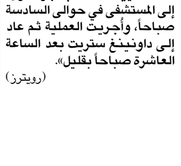

مثُل رئيس الوزراء الباكستاني المنتخب شهباز شريف (الصورة)، أمام محكمة، أمس الاثنين، في ما يتعلق بقضية فساد قديمة، وأعفته المحكمة من حضور الجلسات مرة أخرى حتى صدور الحكم، بحسب محاميه. وقال المحامي أمجد برويز، إن القضية، التي يعود تاريخها إلى أربع سنوات، تتعلق بعلاقة شريف بعملية احتيال بملايين الدولارات في مدينة لاهور، شرقي البلاد. ووصف المحاكمة بأنها «ذات دوافع سياسية».

(أسوشييتد برس)

ملف لرفع قضية الإيغور الى الجنائية الدولية

جدد محامون، أمس الاثنين، دعواتهم للمحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق في معاملة الصين للإيغور وغيرهم من الجماعات ذات الأغلبية المسلمة في منطقة شينجيانغ الصينية، وقدموا ملف أدلة للادعاء. ويُعدّ الملف الجديد أحدث محاولة لجعل المحكمة الدولية تفتح تحقيقاً في مزاعم واسعة النطاق بشأن الانتهاكات ضد الإيغور من قبل السلطات الصينية. وقالت مجموعة المحامين التي قدمت الأدلة، إنها تتضمن شهادة شاهد هارب من المخيم عام 2018 يشير إلى تعرضه مع آخرين للتعذيب، وإجبارهم على الخضوع لإجراءات طبية بما في ذلك «حقنهم بمواد مجهولة».

(أسوشييتد برس)

جونسون يجري عملية جراحية بسيطة

أفاد متحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة)، أمس الاثنين، بأن رئيس الحكومة أجرى جراحة بسيطة تحت التخدير الكامل، مرتبطة بالجيوب الأنفية، قبل العودة إلى «داونينغ ستريت». وقال المتحدث للصحافيين: «لقد ذهب (جونسون) إلى المستشفى في حوالى السادسة صباحاً، وأجريت العملية ثم عاد إلى داونينغ ستريت بعد الساعة العاشرة صباحاً بقليل».

(رويترز)

قضية

على الرغم من تصدّره الانتخابات التشريعية الفرنسية الاحد، إلا أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فشل في الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان، في مواجهة تكتلين لليسار ولليمين المتطرف

صفعة انتخابية لماكرون

انتصارات لميلانشون ولوبان في تشريعيات فرنسا

حصل ما كان يخشاه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بخسارته الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)، بعد فشله في كسب 289 مقعداً نيابياً من أصل 577. وبات سيد الإليزيه أمام خيارات محدودة لإنقاذ ولايته الرئاسية الثانية والأخيرة، التي لا تزال في بداياتها، ومن المقرر أن تنتهي في عام 2027. ويدرك ماكرون جيداً أن تداعيات النتائج لن تتوقف على تطبيق برنامج الإصلاحات التي وعد بها، بما في ذلك رفع سن التقاعد وإصلاح الفوائد وتخفيض الضرائب، إذ سيصعب البرلمان المعقّد على ماكرون ملفات السياسة الخارجية، خصوصاً في ما يتعلق بالموقف الفرنسي على الساحة الأوروبية. ولذلك فإن الشكل النهائي للتحالفات، والحكومة، سيكون كفيلاً بحجم المصاعب التي ستواجه الرئيس الفرنسي، فيما ظهر أمس استعجال التكتل اليساري الذي حل ثانياً في الانتخابات لتطويق ماكرون، بإعلان أنه ينوي طرح تصويت من أجل سحب الثقة من حكومة ماكرون في 5 يوليو/تموز المقبل، لكنه لا يملك ما يكفي من الأصوات للمضي قدما بمفرده في تصويت سحب الثقة الذي يتطلب الأكثرية المطلقة البالغة 289 نائباً لإسقاط الحكومة. وشكّلت نتائج الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، التي أُجريت أول من أمس الأحد، امتداداً للجولة الأولى التي أُجريت في 12 يونيو/حزيران الحالي، والتي مُنحت الإنذار الأول لماكرون بشأن ارتفاع فرص خسارته الأغلبية البرلمانية المطلقة، وهو ما دفعه للتحرك على أمل الحيلولة دون حدوث ذلك، مركزاً على إطلاق سلسلة مواقف داخلية وأبرزها مهاجمة من وصفهم بـ«المتشددين»، وأيضاً من خلال زيارته أوكرانيا للمرة الأولى منذ بدء الغزو الروسي في 24 فبراير/شباط الماضي، ولقائه رئيسها فولوديمير زيلينسكي في كييف. لكن كل ذلك لم يكن كافياً لإحداث تحول في النتائج.

ودفع نشوء البرلمان المعقّد وسائل الإعلام الفرنسية والأجنبية، الصادرة أمس الاثنين، إلى إبداء خشيتها من دخول فرنسا مرحلة عدم استقرار سياسي. ولخصت صحيفة «لاكروا» الكاثوليكية في افتتاحيتها، الوضع قائلة: «بعد أقلّ من شهرين من إعادة انتخاب إيمانويل ماكرون، يحرم تصويت الفرنسيين في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية رئيس الجمهورية من التحكم بالجمعية الوطنية». وعنونت صحيفة «لوفيغارو» افتتاحيتها: «قفزة نحو المجهول. زلزال في الجمعية: فرق متناحرة تتثر ضحيتها ستستقر في المجلس وتحوله إلى قدر يغلي. إن نقاشنا الديمقراطي برمته سيتأثر بشكل عميق». أما مجلة «دير شبيغل» الألمانية فعنونت: «فرنسا صوّتت وعاقبت ماكرون». وكتبت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية: «الرئيس المتخب بات يواجه الآن انعدام يقين بشأن التحالفات التي ينبغي تشكيلها لتبني إصلاحاته الرئيسية هذا الصيف». وأكدت صحيفة «إل باييس» الإسبانية أن «فشل إيمانويل ماكرون يبشر بتشكيلة تصادمية جداً في الجمعية الوطنية».

وبلغة الأرقام، وفقاً لـوزارة الداخلية الفرنسية ظهر أمس الاثنين، والتي قد تتبدل في مقاعد محدودة لا تؤثر على الصورة الشاملة للتكتلات النيابية، نال تحالف «معاً» بقيادة ماكرون 245 مقعداً (مقارنة بـ308 في انتخابات 2017)، في مقابل 131 للتحالف اليساري «الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد» (نوبيس) بقيادة جان لوك ميلانشون (نال بمفرده 72 مقعداً في مقابل 17 في عام 2017)، أما «التجمّع الوطني» اليميني المتطرف، بقيادة مارين لوبان، فحقق اختراقاً تاريخياً، بنيله 89 مقعداً، بعدما حصل على 8 مقاعد فقط في انتخابات عام 2017، لينال أكبر تمثيل له في المجلس. ومن شأن الانقسام الكبير بين الكتل الثلاث، أن يشلّ البرلمان، ويزيد وضعية ماكرون السياسية تعقيداً. غير أن أمام الرئيس الفرنسي نافذة صغيرة، تتمثل بحزب «الجمهوريون» اليميني التقليدي، الذي تراجع من 112 مقعداً في عام 2017 إلى 61 في الانتخابات الأخيرة. وبالتالي، نظرياً تتجلّى مصلحة ماكرون بإبرام اتفاق مع «الجمهوريين»، وإن تحقق ذلك، سيكون أقرب إلى «تفاهم خاسرين» لدرء صعود المعسكرين اليساري واليميني المتطرف. وهو تحالف يؤيده النائب اليميني السابق جان. فرانسوا كوبيه، الذي أكد أن «اتفاقاً حكومياً بين ماكرون والجمهوريين سيكون حيوياً في مواجهة صعود المتطرفين». وفي حال مضيه بهذه الخطوة فإن الرئيس الفرنسي سيكون مدفوعاً بمحاولة إنقاذ أجندته للإصلاح الاقتصادي أولاً، ثم مواصلة تعميق التكامل مع الاتحاد الأوروبي ثانياً، فضلاً عن تمرير رفع سن التقاعد وضخ دماء جديدة في القطاع النووي الفرنسي.

أما البديل عن التحالف مع «الجمهوريين» في ظل استبعاد العديد من المراقبين أن يعتمد الرئيس الفرنسي هذا الخيار، فهو اتفاقات مع أحزاب أخرى، خارج معسكري اليسار واليمين المتطرف، على غرار الاتفاقات الحكومية في ألمانيا، أو أن يتفاوض ماكرون على كلّ نصّ يريد تمريره، في ظلّ حكومة أقلية. لكن كلّما كان عدد النواب المناقصين لبلوغ الأغلبية أكبر، كلما كانت المسألة أكثر صعوبة، لذلك إن الرهان على الأحزاب الصغيرة قد يستهلك الكثير من الجهد والوقت، اللذين بطبيعة الحال يضرّان ماكرون، ومشكلة تحالف «معاً» أنه يضمّ 8 أحزاب: الجمهورية إلى الأمام، الحركة الديمقراطية، آفاق، أجير اليمين البنّاء، أقاليم التقدّم، الحزب الراديكالي، المشترك، الاتحاد التقدمي. وعلى ماكرون هنا الحفاظ على تعاضد هذا التحالف أولاً، قبل الانطلاق إلى بناء تحالفات أوسع.

ومنذ مساء الأحد، أكدت كل الأحزاب من اليسار إلى اليمين المتطرّف أنها ستتحمّل «مسؤوليتها»، ملمحةً إلى أنها لن تقف في صفوف المعارضة بشكل منهجي لعرقلة الحكومة فقط، إنما ستكون منفتحةً على التفاوض. ويضع هذا المشهد البرلمان في قلب اللعبة السياسية في فرنسا، في سابقة في ظلّ الجمهورية الخامسة، النظام الذي وضعه الجنرال شارل ديغول عام 1958 بالتحديد، لتجنّب عدم الاستقرار في النظام البرلماني الذي كان سائداً في ظلّ الجمهورية الرابعة (1946 ـ 1958).

وحيال هذا الارتباك، أكدت رئيسة الوزراء إليزابيث بورن في وقت متأخر، مساء أول من أمس الأحد، على أنه «سنعمل اعتباراً من الغد (أمس الاثنين) على تشكيل أغلبية، لضمان تحقيق الاستقرار لبلدنا وتنفيذ الإصلاحات اللازمة». واعتبرت أنه ليس هناك «بديل لهذا التجمع لضمان الاستقرار، ويجب التوصل إلى التسويات الصحيحة». أما وزير المالية برونو لو مير، فشدّد على أن «الوصول إلى حل وسط ثقافة يتعين علينا أن نتبناها، لكننا يجب أن نفعل ذلك وفق قيم وأفكار ومشروعات سياسية واضحة من أجل فرنسا».

ويعني كلام الأخير رسالة غير مباشرة مفادها بأن ماكرون على استعداد لتبني النموذج الألماني في تشكيل التحالفات، وهو نموذج نجحت المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل في إتمامه عدة مرات بنجاح، بتنسيقها تحالفات مع أحزاب متناقضة الرؤى والاستراتيجيات. ولا يتمتع ماكرون بخبرة مماثلة لميركل في في ممارسة تقنيات جوهرية، تحديداً في سياساته الاقتصادية المحلية.

في معسكر اليسار، اعتبر ميلانشون في خطاب له مساء الأحد، أن «الطريق اكتمل للحزب الرئاسي»، في إشارة إلى تحوّله للجبهة المعارضة الأكبر. لكن تحالف «نوبيس» 4 أحزاب: الحزب الشيوعي الفرنسي، فرنسا الأبية، الخضر، الاشتراكي، وستكون أمام ميلانشون مهمة مشابهة لماكرون، في المحافظة على تكامل هذا المعسكر. ويصطدم معسكر ميلانشون بمعسكر ماكرون، في ملفات اقتصادية، خصوصاً في زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 1500 يورو، وخفض سن التقاعد إلى 60 عاماً، وتجميد أسعار السلع الأساسية وعدم خضوعها لسوق العرض والطلب، والتخطيط البيئي، وتأسيس الجمهورية السادسة، ودعم الشباب. كما تنازل ميلانشون أكثر في اتجاه دعم السياسة البيئية واعتماد خط متوازن في السياسة الخارجية، مع موافقة كل أركان الائتلاف على الاتحاد مع أوروبا. أما ماكرون فيركّز على رفع سن التقاعد خصوصاً، إلى 65 عاماً (السنّ الحالي 62 عاماً)، مع العلم أن فرنسا تملك واحداً من أعلى معدلات الإنفاق على الرواتب التقاعدية بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي عام 2018، بلغت قيمة هذه الرواتب 13,8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا.

في معسكر اليمين المتطرف، كانت لوبان واضحة بتأكيدها أن «هذا الانتصار هو انتصار للشعب الفرنسي، الذي جعل إيمانويل ماكرون رئيساً للأقلية». وتحدثت أوساط الحزب عن «تسونامي تاريخي» لـ«التجمع الوطني»، الذي تقدم لوبان في الانتخابات الرئاسية في إبريل/نيسان الماضي، وحلولها ثانية بنسبة 41,45 في المائة خلف ماكرون، أن «التجمع الوطني» لم يعد موجة مرحلية ستضمحل، بل يمهّد لمستقبل متجدد، خصوصاً أنه نال أكبر كتلة له، بعد كتلته في عام 1986 التي بلغ عدد نوابها 35 نائباً. وفي الشق الاقتصادي، حافظت لوبان على وعدها بتخفيض ضريبة القيمة المضافة من 20 في المائة إلى 5,5 في المائة لمنتجات الطاقة مثل الوقود، وإلغاء تلك الضريبة على سلع أساسية معينة، وهو ما سمح لها بفوز بأصوات الأرياف في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ولا تقتصر التباينات على المسائل الداخلية، فخارجياً، تبدو الكتل النيابية الأساسية مختلفة في الكثير من النقاط. ماكرون مثلاً، سعى للحفاظ على رابط تواصلي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من دون أن يتخلّى عن «حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها». لكن الرئيس الفرنسي أحبط الأوكرانيين مراراً، تحديداً في ملف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأيضاً في ملف التفاوض مع الروس. وهو موقف انتخابي على الأرجح، على اعتبار أن لوبان، المعروفة بكونها حليفة وثيقة لبوتين، تحدثت عن «عدم إذلال روسيا» في 3 يونيو الحالي. أما ميلانشون، ووفقاً لصحيفة «سترانا» الإلكترونية الأوكرانية، فيعارض توريد الأسلحة الثقيلة إلى أوكرانيا وفتح السوق الأوروبية أمام الأيدي العاملة الأوكرانية الرخيصة. في ملف مالي، ارتكب ماكرون أخطاء عدة، بعد إخلائه البلاد بصورة عشوائية، لمصلحة الروس عبر مجموعة «فاغنر»، على الرغم من العمليات النوعية للقوات الفرنسية المتبقية في باماكو، عبر اعتقال أو قتل مسلّحين. وبالنسبة إلى ميلانشون فإن خروج فرنسا من مالي أمر «يعود إلى الماليين. نحن لسنا شرطة العالم، وإذا طلب منا الماليون مساعدتهم، فعلينا مساعدتهم، لأنهم شعب شقيق. وإذا طلبوا منا المغادرة، فعلينا المغادرة»، حسب ما ذكر في موقف له في ديسمبر/كانون الأول الماضي. أما لوبان فشدّدت مراراً على عدم قبولها بـ«إذلال فرنسا» داعية إلى «ترحيل السفير المالي في فرنسا، بسبب مواقف باماكو ضد باريس». في ملف الشرق الأوسط، تُعتبر لوبان من مؤيدي النظام السوري، ولا مشكلة لديها في الحديث مع الإيرانيين. وكشفت برنامج سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، خلال حملتها للانتخابات الرئاسية، بالإشارة إلى تطابقه إلى حد كبير مع برنامج سياسة بلادها الحالي. وفي حين أبدت تضامناً مع إسرائيل إزاء «موجات الإرهاب وأعمال العنف التي تتعرض لها بين الحين والآخر»، أعربت عن دعمها لحل الدولتين، وانسحاب إسرائيل حتى حدود 1967، ونفت اعترافها بسيادة إسرائيل على مدينة القدس المحتلة. لكنها أشادت في المقابل بتقارب إسرائيل مع دول العالم العربي، والاتفاقات التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية.

أما ميلانشون قد سبق أن دعا إلى «الاعتراف بدولة فلسطينية لها الحق في الاستمرارية الإقليمية، على أساس حل الدولتين والتنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة». وذكر في تغريدة له على «تويتر» في مايو/أيار 2021، أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة أن «فرنسا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تحظر فيها جميع التظاهرات الداعمة للفلسطينيين والاحتجاجات ضد حكومة إسرائيل اليمينية المتطرفة». وميلانشون هو أول سياسي فرنسي استخدم مصطلح «الأبارتهايد» لوصف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين.

وبالنسبة لماكرون فقد حافظ على الموقف الفرنسي التقليدي واللفظي الداعي لتطبيق «حل الدولتين»، على الرغم من الضبابية التي أحدثتها تصريحات السفير الفرنسي في إسرائيل إريك دانون في أكتوبر/تشرين الأول 2020، بقوله: «لا أحد يعرف ماذا سيحدث في نهاية المطاف. هل الحل دولة واحدة، دولتان، مع القدس أم من دونها؟ نحن نفضل تنفيذ حل الدولتين، لكن هل معنى ذلك أننا لا نستطيع الموافقة على شيء آخر؟ لا على الإطلاق. يمكننا قبول أي حل يتفق عليه الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي». وجاءت تصريحاته عقب تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات والبحرين.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

ماكرون في قصر الاليزيه، يونيو 2021 (Getty)

امام ماكرون التحالف مع «الجمهوريين» أو حكومة اقلية

اليسار ينوي طرح تصويت لسحب الثقة من حكومة ماكرون

الانقسامات من شانها ان تؤثر على السياسة الخارجية لفرنسا

الكتل في الجمعية الوطنية

تبدأ رسمياً ولاية النواب الجدد، التي تستمرّ خمس سنوات، غداً الاربعاء. ووفقاً لقانون الجمعية الوطنية، يُفترض تشكيل الكتل قبل 28 يونيو/حزيران الحالي. وعلى كل كتلة أن تضمّ 15 نائباً على الأقل، وهو ما يعني توحيد جهود العديد من الكتل الصغيرة في كتل اكبر. وهناك اطراف حصلت على عدد نواب اقل من المطلوب لتشكيل كتلة، وتضمّ مستقلين من اليمين المتطرف واليسار والوسط والراديكاليين، والتي قد يجد بعضها مكاناً له في إحدى الكتل الرئيسية.

جوردان باردیلا

يمكن عزو تقدم «التجمع الوطني» اليميني المتطرف بشكل رئيسي، الى منح جوردان باردیلا (الصورة) ادوارا قيادية في الحزب، على الرغم من صغر سنّه (يبلغ 27 عاما في سبتمبر/ايلول المقبل).

وباردیلا الذي بات رئيسا مرحليا للحزب في سبتمبر الماضي، عبّد الطريق لرئاسة كاملة، بعد نجاحه في إدارة المعركتين الانتخابيتين الرئاسية والتشريعية. ويُعدّ باردیلا، المتحدّر من اصول إيطالية ـ جزائرية، عنصرا اساسيا لمرحلة ما بعد آل لوبان في «التجمع الوطني».

تقرير

غوستافو بيترو رئيساً لكولومبيا

مسار التحولات إلى اليسار يتمدّد في الدول اللاتينية

كرّس فوز غوستافو بيترو، كاول يساري يتبوأ سدة الرئاسة في تاريخ كولومبيا، مسار التحوّلات في اميركا الوسطى واميركا الجنوبية، بعد وصول العديد من الرؤساء اليساريين الى السلطة. وتشي هذه المتغيرات بفشل اليمين المحافظ في تطبيق سياسات تواكب حاجة المجتمعات

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

دخلت كولومبيا مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، أول من أمس الأحد، بعد فوز الثائر السابق في صفوف اليسار غوستافو بيترو بمنصب الرئاسة، في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. وحصل بيترو على 50,44 في المائة من الأصوات، في مقابل 47,31 في المائة لمنافسه رودولفو هرنانديز، وسبق له أن نال 40,34 في المائة في الجولة الأولى التي أُجريت في 29 مايو/أيار الماضي، في مقابل 28,17 في المائة لهرنانديز. وهو أول يساري يصل للرئاسة في تاريخ كولومبيا.

المتغير الكولومبي لا يمكن فصله عن حالة تغيير أوسع في أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية. البداية من المكسيك، التي اختارت في عام 2018 اليساري أندريس مانويل لوبيز أوبرادور رئيساً لها، وتشيلي التي وصل رئيسها الشاب الاشتراكي، غابرييل بوريك (36 سنة) إلى الرئاسة في العام الماضي، والبيرو التي اختارت اليساري بيدرو كاستيلو من حزب «بيرو الحرة» الماركسي اللينيني، في العام الماضي أيضاً، والأرجنتين التي اختارت اليساري البرتو فرنانديز في عام 2019.

ومن المحتمل أن يواصل قطار اليسار الرئاسي سيره إلى البرازيل، حيث بات مرجحاً فوز الرئيس الأسبق، المنتمي إلى حزب «العمال» اليساري، لويز إيناسيو لولا دا سيلفا بالانتخابات الرئاسية، المقررة في 2 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، على حساب الرئيس الحالي، اليميني المتطرف جايير بولسونارو، وفقاً لمختلف استطلاعات الرأي. وأظهرت التحولات السياسية ميل معظم بلاد هاتين المنطقتين إلى الأجندة اليسارية والاشتراكية. وتعزّز دور هذه التيارات، بعد فشل دول اعتادت على الأحزاب اليمينية، في الحدّ من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كورونا، فضلاً عن انكفاء نسبي للولايات المتحدة في المنطقتين، في عهدي الرئيس السابق دونالد ترامب والحالي جو بايدن. ودفع التراجع الأميركي، إلى ارتفاع حدّة النقاشات في واشنطن حيال ملفات الهجرة واللجوء، خصوصاً أن معظم من ينتمي لهاتين الفئتين، هم من بلدان أميركا الوسطى والجنوبية، فضلاً عن تحوّل فنزويلا إلى زاوية التقاء للمصالح الروسية والصينية والإيرانية على حساب الأميركية، وفشل الولايات المتحدة في احتواء حكم نيكولاس مادورو، ودعم المعارض خوان غوايدو. وفي هذا السياق، يأتي انتخاب اليساري غوستافو بيترو في بلد (50 مليون نسمة) عصفت فيه حروب مخدرات وحرب أهلية طاحنة بين حكومات البلاد المتعاقبة وحركات التمرد، وأهمها «القوات المسلحة الثورية الكولومبية» (فارك)، التي تمّ توقيع اتفاق سلام معها في عام 2016.

شبّ بيترو في بيت من الطبقة الوسطى الكولومبية، واعترف مبكراً، أن نشأته أثّرت في تحوله إلى اليسار. فقد شاهد، وهو في سنّ السابعة، دموع أبيه، غوستافو بيترو سيبرا، بعد اغتيال الثائر إرنستو تشي غيفارا في بوليفيا في 9 أكتوبر 1967. وفي عمر الـ13 تابعت العائلة باهتمام، خبر انقلاب غوستافو بينوشيه في تشيلي، حيث قُتل رئيسها الاشتراكي المنتخب سلفادور الليندي في عام 1973.

المعارفون بغوستافو بيترو في كولومبيا، خصوصاً في أوساط فلسطينيي ذلك البلد والجوار اللاتيني، يذكرون لـ«العربي الجديد» أن «وعيه السياسي في شبابه تأثر كثيراً بما عاشه بنفسه في بيئته، وبحالة لاتينية أوسع اتسمت بغياب العدالة وبالتدخلات الأميركية في القارة».

الصراع الطويل في كولومبيا، وغياب الاستقرار واستشراء الفساد، وعجز اليمين عن مواجهة الظروف السيئة للشعب، جعل المجتمع الكولومبي المحافظ أكثر استعداداً لتقبّل فكرة أن بيترو سيصبح رجل المرحلة في «العهد التاريخي» (كما أطلق هو بنفسه على تحالفه الجديد للوصول إلى الرئاسة) بعد نصف قرن من الصدامات العنيفة. وحسمت صناديق الاقتراع الجدل الذي تواصل لسنوات حول اليسار الكولومبي لجعل التصويت له أمراً عادياً، إذ دأبت الماكينات الدعائية لليمين والمحافظين على وصف الشيوعية بـ«العار» على البلاد.

كان غوستافو بيترو في الـ17 من عمره حين انضم لـ«حركة 19 إبريل»، التي وُلدت نتيجة للتزوير الذي شاب الانتخابات الرئاسية في عام 1970، ورفض المرشح الخاسر غوستافو روخاس بينيلا الاعتراف بفوز ميسالبي باسترانا بوزير. واستلهمت الحركة نجاح الثورة الكوبية في عام 1959 بزعامة الراحل فيديل كاسترو، للمطالبة بإنهاء الحكم الاستبدادي. وشكّلت «مجزرة وزارة العدل» في بوغوتا، نقطة تحول في حياة بيترو لنبذ العنف. ففي 6 و7 نوفمبر/تشرين الثاني 1985، احتجز متمردون من «حركة 19 إبريل» نحو 300 رهينة لمدة يومين، وادى اقتحام الجيش للمبنى إلى مقتل 98 شخصاً، من مسلحين وأمنيين وقضاة ومدنيين. رفض بيترو الاتهامات بأنه كان أحد المشاركين في اقتحام الوزارة، مشيراً إلى أنه كان «قابعاً في السجن في حينها»، فقد كان معتقلاً لمدة عام ونصف العام. وشدّد على أن الهجوم على قصر العدل، مقرّ المحكمة العليا، كان «خطأ». وفي عام 1990 أعلن رسمياً عن حل «حركة 19 إبريل» ووقف العنف المسلح. وركز بيترو طيلة الفترة الماضية على قضايا المساواة، ورفض قمع الشارع المحتج، كما حصل في العامين الماضيين، والتي سقط فيها عشرات القتلى والجرحى. واستقطب الرجل نشطاء الحركات الاجتماعية، متعاوناً مع طيف واسع من المنظمات والنقابات والشباب في سبيل إنهاء العنف الذي تعرضوا له لمطالبتهم بالمساواة.

والمساواة كانت المفتاح السحري الذي استقطب تياراً يؤيد «العهد التاريخي» الجديد الذي تعهد به بيترو. فقد شهدت كولومبيا في عهد الاستبداد وغياب الحريات تدهوراً كبيراً في العدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات. وعانى النظام التعليمي تراجعاً حاداً، وتدهور النظام الصحي، في البلد الذي انتشرت فيه المستشفيات الخاصة لاستقطاب كثيرين من دول الجوار. وعانت نسبة كبيرة ممن تعتمد على الرواتب التقاعدية، من تفشي الفقر بينهم. وساهم بيترو في إرساء خطاب يدفع المجتمع للتخلي عن تشدّده حيال خطاب العدالة والمساواة، واعتباره «خطاباً طبيعياً». وكان الكولومبيون يخشون سابقاً من هذا الخطاب، لارتباطه تاريخياً ببيانات وخطابات حركة «فارك».

وفشل خصوم بيترو في تحذير الناخبين من التصويت له، بحجة أنه «سيجعل من كولومبيا فنزويلا أخرى (واتهامات تحويل البلد إلى فنزويلا هي نمطية أيضاً في تشيلي والبيرو، بسبب وصول اليساريين إلى الرئاسة، نظراً للحالة الاقتصادية السيئة في فنزويلا)». وهو ما ركز عليه منافسه، رجل الأعمال الشعبوي رودولفو هرنانديز، في محاولته خلافة الرئيس المحافظ المنتهية ولايته إيفان دوكي، الذي وصلت شعبيته إلى الحضيض بسبب تشجيعه العنف ضد المحتجين.

وعلى عكس التاريخ الصدامي في ربع القرن الأخير بين كولومبيا وفنزويلا، إلا أن بيترو يبدو قريباً من كاراكاس، خصوصاً أنه زار الرئيس الفنزويلي الراحل هوغو تشافيز، حين كان مسجوناً بين عامي 1992 و1994 بسبب محاولة انقلاب فاشلة. كما انتشرت صور للرجلين وهما يقفان مع خمسة أشخاص آخرين قبالة تمثال بوليفار في بوينتي دو بوياكا، في كولومبيا.

ركز بيترو في حملته على المساواة لتدشين «العهد التاريخي»

بيترو في بوغوتا بعد فوزه بالرئاسيات، مساء الأحد (دانيال مونوز/فرانس برس)

فرانسيا ماركيز

اصبحت فرانسيا ماركيز (الصورة)، الناشطة البيئية من مقاطعة كاوكا الجبلية في جنوب غربي كولومبيا، ظاهرة وطنية، بعد ان تحولت الى اول نائبة سوداء لرئيس البلاد الجديد غوستافو بيترو.

وكان ظهور ماركيز امرا مهما، ليس فقط لانها سوداء في بلد يتعرض فيه الكولومبيون من اصل افريقي بانتظام للعنصرية، بل ايضا لكونها آتية من مجتمع عامل وفقير في بلد تُحدد الطبقة الاقتصادية في كثير من الاحيان مكانة الشخص في المجتمع.

ويرى دبلوماسي عربي في حديث مع «العربي الجديد»، أن بيترو «يمتلك الكاريزما وقادر على إجراء مخاطبة واقعية لمصالح الشعب، تحديداً السكان الأصليين والمتحدرين من أصول أفريقية. وهو ما جعله أكثر إقناعاً للناخبين، منذ الجولة الأولى للانتخابات»، التي جرت في 29 مايو/أيار الماضي.

ويصف صاحب موقع «بوليتيكا» في كولومبيا، خوركي هرنانديز تغييرات بيترو بـ«أمر ليس بسيطاً في مجتمع محافظ للغاية، سيطرت عليه دوماً فكرة جماعية بأن أي تغيير هو قفز في المجهول». وعزز بيترو موقعه عبر اختياره شخصية نسوية لمنصب نائب الرئيس، وهي فرانسيا ماركيز، الناشطة الحقوقية المعروفة في كولومبيا والمتحدرة من أصول أفريقية. وعُدت خطوته ذكية، بعد زلة لسان أوقعته في تلاسن مع الحركة النسوية الكولومبية.

وفي بوغوتا انقسم من هم من أصول عربية على التصويت للرجل، إذ على الرغم من علاقته الجيدة بيساريين ثوريين في الحركة الفلسطينية، عرفت أصوات البعض العربي طريقها نحو التيار المحافظ. ويعيد ناشطون من أصول عربية هذه الأمور إلى نواح تتعلق بما يسمونها: «انتماءات طبقية لدى من يتحدر من أصول عربية، وبينهم من ترعرع أصلاً في بيوت أقرب إلى اليسار سابقاً».

في كل الأحوال، كما يواجه يساريو البيرو وتشيلي اليوم ما يسميه محللون ومتابعون من أصول عربية «وضع العصي في الدواليب» لإفشال تجربة اليسار في السلطة، فإنه لا يتوقع أن تسلم الطبقات التي استفادت لعقود من النظام الكولومبي للإصلاحات الكبيرة التي تعهد بها بيترو، خصوصاً في مسائل إصلاح الأراضي والضريبة والدفع نحو تنويع الاقتصاد وتطوير الصناعة، بالتركيز على استخدام التعليم والموارد المحلية لـ«رؤية قارة لانتبنية أكثر تصنيعاً واعتماداً على الذات».

تشهد أوكرانيا أسبوعاً حاسماً، يتعلق خصوصاً بحسم دول الاتحاد الأوروبي في قمتهم المقررة يومي الخميس والجمعة، القرار بشأن منحها صفة «دولة مرشحة رسمياً» للانضمام إلى التكتل. كما يرتبط الأسبوع بمحاولات عسكرية متزايدة للقوات الروسية لاختراق الجبهات في الشرق، وسط تفاقم أزمة تصدير الحبوب الأوكرانية بسبب الحصار الروسي

الأمن الغذائي يشغل الاتحاد الأوروبي

تقدم روسي في الشرق الأوكراني

جنديان أوكرانيان على متن دبابة في خاركيف، أول من أمس الأحد (هتيين اكتاس/الأناضول)

تواصل القوات الروسية التقدم في مناطق بالشرق الأوكراني في محاولة لتحقيق بعض من أهداف غزوها لجارتها الغربية الذي بدأته في 24 فبراير/ شباط الماضي، على وقع تحول ملف الأمن الغذائي، بمنعها تصدير ملايين الأطنان من الحبوب الأوكرانية، إلى أزمة عالمية وتأكيد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في خطاب عبر الفيديو توجه فيه إلى أعضاء الاتحاد الأفريقي أمس، وجود «مفاوضات صعبة» لرفع الحصار عن الموانئ الأوكرانية بهدف تصدير الحبوب.

في موازاة ذلك، توقع زيلينسكي أن تُصعّد موسكو هجماتها، قبل قمة لزعماء الاتحاد الأوروبي من المنتظر أن ترحب بطلب كييف الانضمام إلى التكتل. في المقابل، قرر الأوروبيون فرض حزمة جديدة من العقوبات على روسيا وبيلاروسيا. ونقلت وكالة «رويترز» عن دبلوماسيين قولهم إن «ثلث حكومات الاتحاد الأوروبي تدفع باتجاه حزمة عقوبات جديدة على روسيا وبيلاروسيا».

وأمس، الاثنين، استولت القوات الروسية على أراضٍ بمحاذاة نهر سيفيرسكي دونيتس، وادّعى الانفصاليون المدعومون من موسكو أنهم استولوا على بلدة توشكيفكا على الضفة الغربية لنهر سيفيرسكي دونيتس، التي تسيطر أوكرانيا على معظمها، جنوبي مدينة سيفيرودونيتسك، التي أصبحت ساحة القتال الرئيسية في أوكرانيا في الأسابيع الماضية.

واعترفت أوكرانيا بأن موسكو حققت نجاحاً في توشكيفكا، وقالت إن الروس يحاولون الحصول على موطئ قدم هناك ليحرزوا تقدماً في الجيب الأوسع الذي تسيطر عليه أوكرانيا في منطقة دونباس، شرقي البلاد، كما أكدت أنها فقدت السيطرة على بلدة ميتولكينو المجاورة لمدينة سيفيرودونيتسك. وقال حاكم منطقة لوغانسك سيرغي غاياداي، في بيان نُشر على شبكات التواصل الاجتماعي: «للأسف، لم نعد نسيطر على ميتولكينو».

واتهمت السلطات الروسية القوات الأوكرانية باستهداف منصات نفطية في البحر قبالة شبه جزيرة القرم الأوكرانية، التي ضمّتها روسيا بالقوة في عام 2014. وذكرت وكالة «تاس» الروسية أن القصف أدى إلى «سقوط 6 جرحى وفقدان سبعة أشخاص بعد ضربات صاروخية أوكرانية على 3 منصات غاز بحرية، تسيطر عليها روسيا في البحر الأسود». وكتب حاكم شبه جزيرة القرم سيرغي أكسيونوف المعيّن من جانب موسكو على «تيليغرام»: «هاجم العدو المنصات النفطية لشركة (تشيرنومورنيفتغاز)»، وأوضح أن ما مجموعه 109 أشخاص كانوا موجودين على المنصات الثلاث، وتمّ إجلاء 21 منهم.

وهزت انفجارات ميناء أوديسا الأوكراني، أمس، بعد الأخبار عن قصف المنصات، وفقاً لمتحدث باسم الإدارة الإقليمية، لكنه لم يدل بمزيد من التفاصيل.

ومن المتوقع أن يعلن زعماء الاتحاد الأوروبي في قمة تُعقد يومي الخميس والجمعة المقبلين في بروكسل، مباركتهم لحصول أوكرانيا على وضع «دولة مرشحة رسمياً» للانضمام إلى التكتل، وهو قرار ستعتبره كييف نصراً لها على الرغم من أن انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي سيستغرق سنوات. وقدمت أوكرانيا طلب الانضمام للاتحاد الأوروبي قبل أربعة أيام من صدور أوامر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى قواته بدخول أوكرانيا في 24 فبراير الماضي.

واستباقاً للخطوة الأوروبية، رأى زيلينسكي، في فيديو نُشر مساء أول من أمس الأحد، أنه «من الواضح أننا في هذا الأسبوع يجب أن نتوقع من روسيا تكثيف أنشطتها المعادية. نحن مستعدون»، وقال في حديث آخر، أمس الإثنين، إن «12 مليون أوكراني غادروا منازلهم، نازحين ولاجئين، بسبب الحرب الروسية»، مضيفاً أن «الغزو الروسي عطّل نحو نصف اقتصادنا وينذر بأزمة غذاء عالمية»، وذكر في خطاب موجّه للاتحاد الأفريقي أن «مفاوضات صعبة جارية لرفع الحصار عن الموانئ الأوكرانية بهدف تصدير الحبوب»، مضيفاً أن «الأزمة الغذائية العالمية ستستمر ما دامت هذه الحرب الاستعمارية مستمرة». من جهته، اعتبر الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس، أنه «وصلنا لمرحلة قاتمة نتيجة حرب روسيا على أوكرانيا، وهناك أكثر من 100 مليون نازح في العالم وفق الأمم المتحدة».

اتهمت موسكو كييف باستهداف منصات نفطية في البحر الأسود

في هذه الأثناء، يتركز الاهتمام الدولي على محاولة استئناف صادرات المواد الغذائية الأوكرانية المتوقفة حالياً بسبب الحصار الروسي. وتعد أوكرانيا واحدة من المصادر الرئيسية في العالم للحبوب وزيوت الطعام، ما أدى إلى مخاوف من نقص عالمي في المواد الغذائية، مع توقف صادراتها وبقاء أكثر من 20 مليون طن من الحبوب في الصوامع منذ الغزو الروسي. ودعا مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل روسيا إلى «فك الحصار عن الموانئ»، قائلاً «إنه أمر لا يمكن تصوره، لا يمكن للمرء أن يتخيل أن أربعة ملايين طن من القمح ما زالت محتجزة في أوكرانيا بينما يعاني الناس في بقية أنحاء العالم من الجوع»، وأضاف لدى وصوله إلى اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ: «هذه جريمة حرب حقيقية، لذا لا أستطيع أن أتخيل أنها ستستمر لفترة أطول».

ويدعم الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوسط في اتفاق لاستئناف الصادرات الأوكرانية عن طريق البحر، في مقابل تسهيل صادرات الأغذية والأسمدة الروسية، ولكن ذلك يحتاج إلى ضوء أخضر من روسيا.

وتنفي روسيا مسؤوليتها عن أزمة الأغذية، وتلقي بالمسؤولية عنها على العقوبات الغربية المفروضة على موسكو. كما أن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف سبق أن اعتبر في الثامن من يونيو/ حزيران الحالي أن العبء يقع على أوكرانيا في مجال حل القضايا المتصلة بنقل شحنات الحبوب وذلك بأن تزيل الألغام الموجودة في مداخل موانئها على البحر الأسود، مضيفاً أن موسكو ليس عليها فعل أي شيء لأنها قطعت بالفعل التعهدات اللازمة.

وفي الوقت نفسه تعمل ألمانيا ودول أخرى من أجل تسهيل نقل الحبوب عبر الطرق البرية للإفراج عن بعض المحصول على الأقل في الوقت الذي يبدأ فيه الحصاد الجديد، بينما ما زال جزء من المحصول القديم في الصوامع في أوكرانيا. وأفادت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك بأن بلادها ساعدت بولندا ورومانيا على تهيئة السكك الحديدية فيهما لتيسير صادرات الحبوب الأوكرانية.

ومن المقرر أن تنظم الحكومة الألمانية، يوم الجمعة المقبل، مؤتمراً دولياً حول الأزمة الغذائية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا، في برلين، يحمل اسم «الوحدة من أجل الأمن الغذائي العالمي»، ويحضره وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، كما أعلنت السلطات الألمانية أمس. ويأتي المؤتمر قبل يومين من انعقاد قمة مجموعة السبع التي تترأسها هذه السنة ألمانيا، في بافاريا. في ملف انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي، واصل البلدان الاسكندنافيان محادثاتهما أمس مع تركيا، لتسهيل عملية الانضمام، غير أن الأمل في العضوية السريعة بدأ يتلاشى بسبب الجمود في المناقشات، تحديداً في ما يتعلق بملف حزب العمال الكردستاني. والتقى الأمين العام للأطلسي ينس ستولتنبرغ في بروكسل، أمس، ممثلين أتراكاً وسويديين وفنلنديين على أمل كسر الجمود في الملف الكردي قبل قمة الحلف المقررة في العاصمة الإسبانية مدريد، يومي 29 و30 يونيو الحالي.

وحذرت رئيسة الوزراء الفنلندية سانا مارين، الأسبوع الماضي، من خطر «تجميد» الأمور إذا لم يحل الخلاف مع تركيا بسرعة، وقالت في اجتماع لرؤساء وزراء دول الشمال: «إذا لم نقم بتسوية هذه القضايا قبل (اجتماع) مدريد، هناك خطر بتجميد عملية الانضمام. لا نعرف كم سيستغرق ذلك، لكن الأمر سيحتاج إلى بعض الوقت».

لكن ألمانيا قللت من تداعيات تأخر العملية «لبضعة أسابيع»، قائلة إنه لن تكون هناك «صعوبات لا يمكن التغلب عليها» من أجل رفع الاعتراض التركي، حسبما كشف مصدر في الحكومة الألمانية لوكالة «فرانس برس». وتتّهم تركيا البلدين، خصوصاً السويد، بإيواء ناشطين من حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه أنقرة منظمة «إرهابية». كما تطالب تركيا برفع الحظر عن تصدير الأسلحة الذي فرضه البلدان، بعد تدخلها العسكري في الشمال السوري في عام 2019.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

موسكو تندد بـ«حصار كالينينغراد»

اعتبرت روسيا أن إقليم كالينينغراد، الجيب المطل على بحر البلطيق، بات «محاصراً» بعد رفض ليتوانيا عبور السكك الحديدية من روسيا إليه، تطبيقاً للعقوبات الأوروبية، مهددة بالردّ

دافعت ليتوانيا، أمس الاثنين، عن قرارها بمنع عبور السكك الحديدية من روسيا إلى منطقة كالينينغراد، الجيب الروسي المطل على البلطيق، والواقع بين ليتوانيا وبولندا. وعللت فيلنيوس ذلك بسبب «البضائع المفروضة عليها عقوبات من الاتحاد الأوروبي». وقال وزير الخارجية الليتواني غابريليوس لاندسبيرغس إن بلاده تنفذ ببساطة العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي، والتي هي عضو فيه، وأضاف أن «الإجراءات اتُخذت بعد التشاور مع المفوضية الأوروبية وبموجب مبادئها التوجيهية»، وشدّد على أنه «لن يُسمح بعد الآن للبضائع الخاضعة للعقوبات بعبور الأراضي الليتوانية».

وتشمل السلع المدرجة في القائمة الفولاذ، ولكن من المقرر أن يتم توسيعها على نطاق واسع لتشمل عناصر من الفحم إلى المشروبات الكحولية.

ووصف المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف، أمس، القرار الليتواني بأنه «غير مسبوق وغير مشروع». وفي معرض إجابته عن سؤال حول ما إذا كان يمكن اعتبار ذلك حصاراً على إقليم روسي، قال بيسكوف: «هذا بالطبع عنصر لحصار»، وأكد أن السلطات الروسية ستجري خلال الأيام المقبلة تحليلاً جدياً ستختار بناء عليه الإجراءات الجوابية. ومع ذلك، لم يكشف بيسكوف عما إذا كان الكرملين قد تلقى مقترحات من سلطات كالينينغراد بشأن الإجراءات الجوابية المحتملة.

بيسكوف: قرار ليتوانيا غير مسبوق (Getty)

وكان محافظ مقاطعة كالينينغراد أنطون أليخانوف قد ذكر، صباح أمس، أن التدابير الجوابية على قرار ليتوانيا بفرض قيود على الترانزيت إلى المنطقة واضحة تماماً، وستكون مؤلمة للغاية، وفقاً لما نقلته عنه وكالة «روسيا اليوم»، وأضاف أن «مجمع النقل الليتواني حقق الربح الوفير بفضل الترانزيت إلى كالينينغراد، والآن سيفقد هذه الأموال». من جانبها، نددت وزارة الخارجية الروسية بالموقف الليتواني، مستدعية القائمة بالأعمال الليتوانية في موسكو فيرجينيا أومبراسيني. وذكرت الخارجية في بيان أنه «إذا لم تتم إعادة العبور بالكامل، فإن روسيا تحتفظ بحقها في التحرك للدفاع عن مصالحها الوطنية». وتابعت الخارجية الروسية: «إننا ننظر إلى التدابير الاستفزازية التي اتخذها الجانب الليتواني، والتي تنتهك الالتزامات القانونية الدولية لليتوانيا، ولا سيما البيان المشترك لروسيا والاتحاد الأوروبي بشأن العبور بين منطقة كالينينغراد وبقية الأراضي الروسية لعام 2002، كأعمال عدائية واضحة».

من جانبه، حذر رئيس لجنة مجلس الاتحاد الروسي للتشريع الدستوري أندريه كليشاس من أن إجراءات ليتوانيا لحظر عبور بعض البضائع إلى منطقة كالينينغراد، والتي «تمثل عمليا محاولة لفرض حصار على المنطقة»، قد تؤسس لـ«خطوات انتقامية قاسية» من جانب روسيا.

بدوره، اعتبر رئيس لجنة حماية السيادة التابعة لمجلس الاتحاد الروسي أندريه كليموف أن ليتوانيا «تطيح بالمقعد» الذي تجلس عليه في الاتحاد الأوروبي، في إشارة إلى أن «حصار كالينينغراد» يُلغي عضوية ليتوانيا في الاتحاد الأوروبي بالنسبة لروسيا، وشدّد عبر حسابه في «تيليغرام»، على أهمية أن يحل الاتحاد الأوروبي المشكلة المتعلقة بإعاقة نقل السلع إلى منطقة كالينينغراد، وتوعد قائلاً «وإلا ستحل روسيا المشكلة بنفسها».

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، فرانس برس)